# الأطماع الفارسية في المنطقة العربيّة

الدكتور . خالد العِزي

٣٢٧/٥٦
.٥٥
خال

الجمهورية العراقية
وزارة الثقافة والاعلام
دائرة الاعلام الداخلي العامة

# الاطماع الفارسية في المنطقة العربية

د. خالد العزي

السلسلة الاعلامية

( ١٦٥ )

مكتبة الجامعة الأردنية
١١ ... ٢٠٠٠
رقم التسلسل ٥١٦٣٨٣
رقم التصنيف
هدية من
٥١٦٣٨٣

تمهيـــد

اليوم .. واذ تنقضي تسعة أشهر على نشوب الحرب العراقية الايرانية التي بدأت بالعدوان الايراني على العراق في ١٩٨٠/٩/٤، لا يزال الجيش العراقي المنصور يخوض معارك التحرير في عمق الاراضي الايرانية على امتداد (١٢٠٠) كيلومتر من الحدود الشرقية لوطننا العربي الكبير ، دفاعا عن الامة العربية وحفاظا على شرفها واستردادا لكرامتها ودعما لحقوقها التاريخية الثابتة ومصالحها الحيوية المشروعة وتأمينا للسلم العالمي واحتراما لقواعد القانون الدولي ـ ، وقد سيطرت قواتنا على مدن ايرانية مهمة وأماكن ستراتيجية املتها ظروف المعركة ، كما اعادت للمحمرة وما جاورها ، وجهها العربي الكريم بعد تحريرها من الفرس العنصريين ، وفي وقت احكم فيه جيشنا الطوق على عبادان وديزفول والاحواز وغيرها من المدن والقصبات ، بعد ان فرضت ايران الحرب فرضا على العراق حتى لم يعد للصبر من بديل الا القتال .. والا الفداء .. والا قبول التحدي .

لقد قبل العراق التحدي مكرها ، فعاش هذه الحرب بكل ما فيها .. والحرب هي الحرب .. انها ليست نزهة وليست متعة .

وشعبنا العراقي .. اذ يعيش امجاد هذه الحرب ونصرها ، ليستذكر بأسىً عميق مأساة الامة العربية ، وقد ذاقت من صنوف

الامتهان الفارسي الـوانا ، عندما كانت الارض العربيـة مسرحا للغزوات الفارسية في العراق وفي الخليج العربي • يستذكر العنصرية الفارسية واحقادها •• يستذكر الاطماع الفارسية التي لا تنتهي •• يستذكر الحلف الفارسي اليهودي منذ ايام البابليين حتى الآن ••

انه يستذكر كل هذا في الوقت الذي يستلهم فيه التاريـخ العربي المشرق في معارك الشـرف العربيـة في ( ذي قار ) وفي ( القادسية ) وفي ( نهاوند ) وفي غيرها من المعارك التي حطم فيها العنجهية الفارسية المجوسية الآثمـة •

والشعب العراقي •• اذ يستعيد اليوم امجاد ( قادسية سعد ) مجسّدة في ( قادسية صدام ) ، ليرتفع ويرتفع ، وقد استعاد حقه المهضوم وارضه السليبة ، يشاركه الشعب العربي في كل مكان هذه الامجاد وهذه الانتصارات الماجدة وقد روّى الدم العراقي والدم العربي ارض المعركة دفاعا عن الثرى المقدس في هذه البقاع الطاهرة من الارض العربية التي اغتصبها الفرس في غفلة من الزمان عندما كانت ترزح تحت اعباء حكم اجنبي بغيض وهب ما لا يملك لمـن لا يستحق ••

لقد مرّت بالعراق محنٌ وعصفت به اعاصير وتعاورته اطماع اجنبية هزت كيانه هزّا •• ولكنه ظل شامخا كالطود ، صامدا كالجبل ، معتزّا بقيمه وبأصالته ، حتى قيّض الله له من أخذ بيده من نصر الى نصر وأبدله من بعد ضعفٍ ، قوة ، فما كان العراق يوما بطامع وما كان بمتجنٍّ على أحد او مستعبدٍ له •



لقد كان كل ما أراده العراق استعادة حقوقه السليبة وأراضيه ومياهه المغتصبة •

لقد كان كل ما أراده العراق ان يبعث في هذه الامة روح الامل والعمل ، وان ينفخ في الجذوة التي كانت تتقد تحت الرماد كي تلتمع نورا يضيء ، وليس نارا تحرق •• فما كان العرب • وما كـان الاسلام يوما الا النبراس الذي يستضيء به الساري تحت جنـح الدجى فلا تتعثر به الخطى او يضيع في ظلمات الضلالة والجهل ، وقد شطّت به عن عالم الحق وعن مصدر النور •

ان العراق في حربه مع الفرس العنصريين ما سار الا مع الحق وما اراد الا الحق •• فاذا ما ارادت حكومة الثورة ، يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي ، حماية ارض الوطن واسترجاع الحقوق المغتصبة عنوة ، فانها ما سارت الا مع الحق وما اتبعت الا طريق الهدى •• بعد أن اعيتها السبل واصبحت في وضع لا يمكنها معه فيه السكوت والنوم على القذى •

لقد طرقت القيادة العراقية كل ابواب السلام مع ايران وطالبت بتنفيذ المعاهدات واعادة حقوقها المغتصبة وناشـدت الاخـوة الاسلامية ، فما وجدت لطلبها هذا رجعا ولا جوابا الاّ اصـوات القنابل تطلقها المدافع والطائرات الايرانية على المدن العراقية الآمنة وعلى منشآتها الاقتصادية وسكانها المسالمين ، مما اضطر العراق معه الى استعمال حقه في الدفاع الشرعي الوقائي عن أمنه متبعا في ذلك قواعد القانون الدولي لكي يردّ العدوان ويردع المعتدي •

ان الصراع المسلح الحالي بين العراق وايران يمثل في حقيقته ولا شك جزءا من سياسة ايرانية ثابتة رسمتها الحكومات الايرانية المختلفة عبر التاريخ ، بغض النظر عن اهدافها المعلنة ضد العراق والامة العربية حيث احتلت اجزاء من العراق كما احتلت عنوة الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، وهددت باحتلال البحرين وبقية اقطار الخليج العربي بعد ان اغرقتها بسيل من جنودها المتسربلين في ثياب عمال ، يرفدهم عملاء فرس من ذوي الحظوة والنفوذ في تلك الاقطار .

لقد أعلن العراق مرارا على لسان رئيسه وقائده المناضل صدام حسين والمسؤولين ، بان العراق لم يكن مسؤولا عما آلت اليه الاحداث في هذا الصراع المسلح مع ايران التي تتحمل السلطة الحاكمة فيها كل المسؤولية ، كما اعلن بأنه انما يدافع عن حقوقه المشروعة التي لن يفرّط فيها ابدا مع ايمانه بأهمية الحفاظ على السلم والامن الدوليين ورغبته في التعايش السلمي مع ايران في نطاق الاعتراف بالحقوق المشروعة والامن والمصالح المشتركة المتبادلة لكلا البلدين .

وبعد .. فهذه بعض مقالات مختلفة العناوين موحدة الهدف نشرناها في اوقات متفاوتة في جريدة ( الجمهورية ) ببغداد منذ قيام المعركة مع العدو الفارسي ، آثرنا فيها تبيان الحقائق المدعمة بالوثائق لنستعين بها على تفهم حقيقة العلاقات بين ايران وبين العراق الذي يمثل الجناح الشرقي لامتنا العربية وكشف النقاب عن حقيقة



الاطماع الفارسية في وطننا العربي ، عسى ان تكون فيها عبرة وعظة لكل من القى السمع وهو شهيد ، خدمة للحقيقة وللحق العربي وتوعية لمن لا يزال يمد يده بالعون للعدو الفارسي ومساهمة متواضعة في معركة ( قادسية صدام ) المجيدة ، والله من وراء القصد نعم المولى ونعم النصير .

بغداد ٤/٦/١٩٨١ — الدكتور خالد العزي

٥١٦٢٣٨٣

قدر للأمة العربية ان تمتحن وان تبتلى بالطامعين والحاقدين ، وقدر العراق ان يكون القائد والرائد والفدائي ، كلما ادلهم الخطب وعصفت الزعازع والاعاصير ، وكلما ولـد القائـد الذي يرص الصفوف ويتقدم الطليعة •

واذ يخوض عراقنا الحبيب معركة الحق والظفر اليوم بعـون الله ، بقيادة وحكمة رئيسنا المناضل الفارس صدام حسين ضـد الطغمة الفارسية الحاقدة ، دفاعا عن حق الامة العربية وكرامتها ، فلا غرو ان تلتف حوله قلوب المخلصين من ابناء العراق والامـة العربية وزنودهم وعقولهم معاهدين على التضحية والفداء لدحر الشعوبية الفارسية الحاقدة ومن ورائها الامبريالية الامريكيـة والصهيونية العالمية ، فالحقد الفارسي على الامة العربية ، وعلـى العراق على وجه الخصوص حقد قديم دفين، تذكيه نيران (القادسية) التي حطمت تاج كسرى وعرشه كما يذكيه نور الدين الاسلامـي الذي لم يملأ قلوب المجوس بالحب والايمان •• وهكذا تظل العقدة العربية الاسلامية تؤرق مضاجع الفرس ، كلما لاح بصيص من امل في قيام وحدة عربية او ظهور فارس عربي في الميدان ، وكلما اغرت القوى الدولية في السيطرة على منطقتنا العربية ، دولة الفرس في الاحتراب مع العرب في محاولة لتعطيل العراق فيالقيـام بدوره

قدر للأمة العربية ان تمتحن وان تبتلى بالطامعين والحاقدين ، وقدر العراق ان يكون القائد والرائد والفدائي ، كلما ادلهم الخطب وعصفت الزعازع والاعاصير ، وكلما ولـد القائـد الذي يرص الصفوف ويتقدم الطليعة •

واذ يخوض عراقنا الحبيب معركة الحق والظفر اليوم بعـون الله ، بقيادة وحكمة رئيسنا المناضل الفارس صدام حسين ضد الطغمة الفارسية الحاقدة ، دفاعا عن حق الامة العربية وكرامتها ، فلا غرو ان تلتف حوله قلوب المخلصين من ابناء العراق والامـة العربية وزنودهم وعقولهم معاهدين على التضحية والفداء لدحر الشعوبية الفارسية الحاقدة ومن ورائها الامبريالية الامريكيـة والصهيونية العالمية ، فالحقد الفارسي على الامة العربية ، وعلـى العراق على وجه الخصوص حقد قديم دفين، تذكيه نيران (القادسية) التي حطمت تاج كسرى وعرشه كما يذكيه نور الدين الاسلامـي الذي لم يملأ قلوب المجوس بالحب والايمان •• وهكذا تظل العقدة العربية الاسلامية تؤرق مضاجع الفرس ، كلما لاح بصيص من امل في قيام وحدة عربية او ظهور فارس عربي في الميدان ، وكلما اغرت القوى الدولية في السيطرة على منطقتنا العربية ، دولة الفرس في الاحتراب مع العرب في محاولة لتعطيل العراق في القيام بدوره

قدر للأمة العربية ان تمتحن وان تبتلى بالطامعين والحاقدين ، وقدر العراق ان يكون القائد والرائد والفدائي ، كلما ادلهم الخطب وعصفت الزعازع والاعاصير ، وكلما ولـد القائـد الذي يرص الصفوف ويتقدم الطليعة •

واذ يخوض عراقنا الحبيب معركة الحق والظفر اليوم بعـون الله ، بقيادة وحكمة رئيسنا المناضل الفارس صدام حسين ضـد الطغمة الفارسية الحاقدة ، دفاعا عن حق الامة العربية وكرامتها ، فلا غرو ان تلتف حوله قلوب المخلصين من ابناء العراق والامـة العربية وزنودهم وعقولهم معاهدين على التضحية والفداء لدحر الشعوبية الفارسية الحاقدة ومن ورائها الامبريالية الامريكيـة والصهيونية العالمية ، فالحقد الفارسي على الامة العربية ، وعلـى العراق على وجه الخصوص حقد قديم دفين، تذكيه نيران (القادسية) التي حطمت تاج كسرى وعرشه كما يذكيه نور الدين الاسلامـي الذي لم يملأ قلوب المجوس بالحب والايمان •• وهكذا تظل العقدة العربية الاسلامية تؤرق مضاجع الفرس ، كلما لاح بصيص من امل في قيام وحدة عربية او ظهور فارس عربي في الميدان ، وكلما اغرت القوى الدولية في السيطرة على منطقتنا العربية ، دولة الفرس في الاحتراب مع العرب في محاولة لتعطيل العراق في القيـام بدوره

الطليعي لانقاذ فلسطين واستعادة الاراضي العربية المحتلة ، فكان احتلال الفرس للجزر العربية الثلاث ، طنب الكبرى وطنب الصغرى وابو موسى في الخليج العربي بتاريخ ١٩٧١/٢/١١ واغتصابها لبعض المناطق العراقية ومحاولتها السيطرة على شط العرب بتطبيق نظرية التالوك Thalweg دون وجه حق .

## نظرة في التاريخ

واذا ما رجعنا الى جذور النزاع العراقي – الفارسي ، وجدنا ان هذا النزاع ينقسم الى ثلاثة اقسام :

١ – النزاع حول الحدود البرية .

٢ – النزاع حول شط العرب .

٣ – النزاع حول الانهار الحدودية المشتركة وعددها (٢٥) نهرا حولت ايران مجراها الى داخل حدودها وحرمت العراق من مياهها .

.. والنزاع هذا بالاضافة الى الحقد الفارسي الدفين على الامة العربية والاسلام ، تتصل جذوره الحديثة بالفترة التي كان فيها العراق يخضع للدولة العثمانية ، حيث كان مسرحا لحروب ضاربة بين الدولتين العثمانية والفارسية استمرت فترات طويلة تبادلت خلالها الدولتان احتلال العراق والسيطرة على مدينة بغداد بالذات .

وما جاء عام ١٥٠٨ حتى شن الشاه اسماعيل الصفوي حملة قوية انتصر فيها على العثمانيين واحتل بغداد ، وفي عزمه ان يظل العراق خاضعا للعرش الفارسي فترة طويلة من الزمن ، الا ان



السلطان العثماني سليم الاول استطاع ان يقهر الفرس ويتغلب على جيوشهم الجرارة في معركة ( جالديران ) الشهيرة عام ١٥١٤ وان يستعيد هيبة الدولة العثمانية وسيادتها على العراق ، ولكن الفرس ما لبثوا ان اعادوا الكرة في عام ١٥٢٩ واستطاعوا احتلال العراق مرة ثانية ، فما كان من السلطان العثماني سليمان القانوني الا ان جهز حملة قوية واستطاع اجلاء الفرس عن العراق عام ١٥٤٣ .

... وهكذا ظلت الحرب سجالا بين الدولتين الفارسية والعثمانية الى ان عقدت اول معاهدة مكتوبة بينهما وهي معاهدة ( اماسية ) سنة ( ١٥٥٥ ) التي قيل بانها ستضع حدا للحروب والغزوات بين الطرفين ، ولكن الفرس ، على ما يبدو من سير التاريخ ، لم يلتزموا باحكام تلك المعاهدة المكتوبة وبنودها فجهزوا جيوشهم وشنوا حملة عسكرية قوية واعادوا احتلال العراق في سنة ١٦٢٣ مما اثار حفيظة السلطان العثماني ( مراد الرابع ) الذي جهز بدوره حملة عسكرية جرارة قادها بنفسه واستطاع التغلب على الجيش الفارسي وطرد الفرس من العراق ثم عقد معاهدة جديدة معهم اطلق عليها اسم ( معاهدة زهاب ) في عام ١٦٣٩ ، حيث تم تنظيم شؤون حدود البلدين من خلال هذه المعاهدة التي لم يلتزم الطرفان ببنودها بعدئذ ، فاستمرت الغزوات والحروب الصغيرة بينهما الى ان عقدت معاهدة ( ارضروم ) الاولى في ٢٨ تموز ١٨٢٣ ومعاهدة ( ارضروم ) الثانية في ٣١ ايار ١٨٤٧ بعد ان لعبت الدولتان الوسيطتان ، روسيا القيصرية ، وبريطانيا دورا كبيرا في عقد هذه

المعاهدة التي حققت لها في الوقت ذاته اطماعا آنية واماني بعيدة المدى ..

ان معاهدة ( ارضروم الثانية ) تعتبر اهم معاهدة عقدت في حينه بين الدولتين الفارسية والعثمانية ، حيث رسمت الحدود بينهما في المنطقتين الشرقية والجنوبية من العراق ، والتي سلخت بموجبها منطقة ( عربستان ) من املاك الدولة العثمانية في العراق وقدمتها لقمة سائغة لدولة الفرس بعد مفاوضات استمرت اكثر من اربع سنوات تخللتها كثير من المشاكل والضغوط وتبادل المذكرات الدبلوماسية التي كان من اهمها ( المذكرة الايضاحية ) التي قدمتها الدولتان الوسيطتان الى السلطان العثماني الذي كان قد استوضح عن نقاط محددة تضمنتها تلك المعاهدة تتعلق بمصير القبائل العربية التي تسكن في عربستان ، كما تتعلق بالتحصينات العسكرية على ضفاف شط العرب .

اما بالنسبة لشط العرب ذاته ، فقد قررت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من المعاهدة ، ابقاءه تحت السيادة العثمانية مع منح دولة فارس حرية الملاحة فيه ، اضافة الى تسليم الدولة العثمانية بالسيادة الفارسية على مدينة ( المحمرة ) وجزيرة خضر ( عبادان ) ومرسى عبادان والجانب الايسر لشط العرب .. وهكذا فرطت الدولة العثمانية في حقوق عربية عراقية اصيلة ووهبت ما لا تملك لمن لا يستحق .



## استمرار الاطماع الفارسية :

وبالرغم من هذا التفريط العثماني بالحقوق العراقية العربية ، فقد ظلت دولة فارس تثير المشاكل مع الدولة العثمانية وتطعن في صحة ( المذكرة الايضاحية ) التي قدمتها الدولتان الوسيطتان ، الا انها عادت واعترفت بمحتويات تلك المذكرة ( بعد ان حققت اطماعا جديدة في المنطقة ) بعد مفاوضات طويلة حيث تم وضع بروتوكول لتحديد الحدود العثمانية ــ الفارسية بتاريخ ٤ تشرين الاول عام ١٩١٣ اطلق عليه اسم ( بروتوكول طهران ) الذي تنازلت بموجبه الدولة العثمانية مرة اخرى وفرطت بالحقوق العراقية الشرعية حيث وافقت على مرور خط الحدود بين البلدين في منتصف شط العرب بموجب القاعدة التي يطلق عليها تعبير ( خط الوسط The Medianline ) امام مدينة المحمرة ولمسافة قدرها اربعة اميال فقط .

وقد شكلت بعدئذ لجنة رباعية من كل من دولة الفرس والدولة العثمانية والدولتين الوسيطتين روسيا القيصرية وبريطانيا لتحديد الحدود بموجب بروتوكول جديد اطلق عليه اسم ( بروتوكول القسطنطينية ) عام ١٩١٤ الذي نصت المادة الخامسة منه على ( ان الحدود متى ما ثبتت على الارض من قبل اللجنة فانها تصبح حدوداً نهائية لا تقبل أي تعديل أو تدقيق أو اعتراض ) .

ولقد قامت هذه اللجنة بواجبها في تثبيت الحدود العراقية بين الدولتين فيما يقع بين ( الفاو ) وجبل ( ارارات ) واقامت ( ٢٣٧ )

دعامة حدودية ( ثوايا ) ، كما رسمت ( ٣٥ ) خارطة بضمنها (٨٧) محضرا من محاضر جلساتها ، وقام ممثلو الدول الاربع بالتوقيع على تلك المحاضر في ٢٧ تشرين الاول عام ١٩١٤ بصورة رسمية .

وفي هذا المجال لابد من التقرير بان سيطرة دولة الفرس على الجانب الايسر من شط العرب . بموجب معاهدة ارضروم الثانية عام ١٨٤٧ ، كان نتيجة للاعتداءات الفارسية المستمرة وتوسعها في منطقة ( عربستان ) المستقلة قبل عشر سنوات من عقد المعاهدة المذكورة . ومن المعلوم ان عربستان كانت امارة عربية يحكمها ( الشيخ خزعل ) ، الذي لم يعترف بالسيطرة الفارسية على بلاده وحافظ عليها امارة عربية مستقلة حتى يوم ٢٠ نيسان عام ١٩٢٥ عندما اسرته حكومة فارس بخدعة ماكرة لئيمة تجسد الخلق الفارسي الذميم ، واقتادته اسيرا الى طهران ، وبذلك الحقت ( عربستان ) بأسرها بدولة الفرس التي قامت ولا زالت تقوم ، بمحاولاتها لازالة ملامحها وشخصيتها العربية ، حيث ابدلت اسم ( المحمرة ) مثلا وجعلته (خرمشهر ) ، ولكن دون جدوى ، ما دام عرق عربي ينبض في قلوب ابنائها .

**ايران تنبش الماضي :**

بالرغم من الاجراءات القانونية السليمة التي قامت بها لجنة تحديد الحدود العراقية ــ الايرانية والتي افادت منها ايران دون وجه حق على حساب العراق عندما كان يرزح تحت عبء الاحتلال العثماني ، فقد بدأت الحكومة الايرانية اثارة المشاكل مع العراق



بعد تأسيس المملكة العراقية مما حدا بالعراق الى رفع شكواه ، الى عصبة الامم ، تلك الشكوى التي كشفت عن حقبة مهمة من حقب التاريخ السياسي في العراق ذلك ان العراق ، وقد اقيم كيانه السياسي الجديد في ٢٣آب ١٩٢١ تلفت نحو جارته الشرقية ايران .. وبينه وبينها اواصر من دين ومصاهرة وتاريخ ومصالح مشتركة .. طالبا منها المؤازرة في الاعتراف بكيانه الجديد ، الا ان ايران اصمت اذنيها وركبت رأسها وبدأت تتحرش بالعراق مطالبة اياه بمعاملة الجالية الايرانية في العراق معاملة خاصة ومنحها امتيازات قضائية اسوة بتلك الامتيازات التي كانت ممنوحة للبريطانيين المستعمرين ، كما بدأ قناصلها بتجاهل الحكومة العراقية ومخاطبة دار الاعتماد البريطاني مباشرة ، علاوة على تحريضهم بعض العراقيين وتشجيعهم على طلب الجنسية الايرانية مما حدا بالحكومة العراقية وعلى رأسها المرحوم عبدالمحسن السعدون الى مفاتحة الممثل البريطاني المقيم ( السير هنري دوبس ) في السادس من شهر آب ١٩٢٨ مطالبا بالغاء الامتيازات البريطانية في العراق لكيلا تبقى حجة لايران في المطالبة بمثل تلك الامتيازات لجاليتها في العراق وبالتالي في حجب اعترافها بالحكومة العراقية الجديدة .

وبعد جهود مضنية ومداولات طويلة وافقت الحكومة البريطانية على الغاء تلك الامتيازات وعقد معاهدة قضائية مع العراق تضمنت المساواة القضائية بين جميع الاجانب المقيمين في العراق ومساواتهم بالعراقيين في معاملاتهم امام المحاكم ، مما اضطر ايران ( وقد الغت من جانبها الامتيازات القضائية في بلادها ) الى

الاعتراف بالعراق في اليوم الاول من شهر نيسان ١٩٢٩ حيث ارسل شاه ايران برقية تهنئة الى ملك العراق انذاك فيصل الاول بهـذه المناسبة وبدأت العلاقة بالتحسن حيث عقدت اول اتفاقية قنصلية بين البلدين • ولقد عززت زيارة الملك فيصل الاول الرسمية لايران في ٢٢ نيسان ١٩٣٢ تلك العلاقة الجديدة التي اثمرت عن عقد بعض المعاهدات بين البلدين ومنها معاهدة تبادل المجرمين ومعاهدة بشأن تحديد الحدود العراقية ــ الايرانية ، كما طرحت ايران في اثناء تلك الزيارة موضوع شط العـــرب وطالبت بتقسيمه اتباعا لنظريـة ( التالوج ) ، الا ان العراق رفض باصرار مناقشة هذه الفكـرة واوضح بان شط العرب انما هو نهر عراقي وليس نهرا دوليا •

وعندما تم قبول العراق عضوا في عصبـة الامم بتاريخ ١٣ تشرين الاول عام ١٩٣٢ ، عادت ايران فاعربت عن رغبتها الدفينة في تقسيم شط العرب بين البلدين رغم اصرار العراق على رفض هذا المطلب مما ادى الى توتر العلاقات بين البلدين وتكاثر الاعتداءات العسكرية الايرانية على امتداد الحدود البرية وفي شط العرب ، ولما لم يجد العراق مفرا من الواقع قام برفع شكواه الى ( عصبـة الامم ) في ٢٩ تشرين الثاني ١٩٣٤ وارسل نسخة من تلك الشكوى الى وزارة الخارجية الايرانية مبينا بأن القضية وان كانت قد صدرت بصيغة شكوى الا انها لن تؤثر بأي حال من الاحوال على علاقات الود والصداقة بين البلدين •



**عصبة الامم تنظر في الشكوى :**

وقد نظر مجلس عصبة الامم في الشكوى العراقية وفي الرد الايراني عليها في الرابع عشر من شهر كانون الثاني ١٩٣٥ واستمرت جلساته دون التوصل الى حل يتفق عليه الطرفان مما حدا بالممثل البريطاني ( انطوني ايدن ) الى اقتراح طرح الموضوع على (محكمة العدل الدولية ) ، فوافق ممثل العـراق على ذلك الا ان الجانب الايراني رفضه ، وعند ذلك اقترح ممثل تركيا في العصبة قيـام المفاوضات المباشرة بين الطرفين وبتوسط من ممثل عصبة الامم •

وقد كان للاحداث العالمية انذاك وتوغل الجيوش الايطالية في الحبشة وتهديد السلام العالمي ، الاثر المهم في المفاوضات المباشرة بين العراق وايران واستمرارها حتى يوم ٢٨ تشرين الاول ١٩٣٦ عندما قام الفريق بكر صدقي بانقلابه العسكري المعروف المتميـز بالدكتاتورية وبالتقرب من دولتي المحور الالماني الايطالي ، فانتهزت الحكومة الايرانية فرصة البلبلة السياسية في العراق وارسلت وفدا مفاوضا الى بغداد لاستئناف بحث النـزاع حيث اسـفرت تلك المفاوضات عن استسلام المفاوض العراقي للاطماع الايرانية بأتباع نظرية ( التالوك ) في شط العرب لمسافة اربعة اميال مدينـة ( عبادان ) وذلك مقابل اعتراف ايران ببروتوكول طهران لعام ١٩١٣ وبروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٤ في تحديد الحدود بين البلدين•

وفي اليوم الثامن والعشرين من شهر حزيران ١٩٣٧ ارسـلت الحكومة العراقية وفدها الى طهران حيث تم التوقيع رسميا عـلى

معاهدة الحدود بين البلدين في الرابع من تموز ١٩٣٧ ، وبذلك تمت فصول المأساة وحققت ايران جزءا من احلامها ، الا ان الشعب العراقي رفض تلك المعاهدة وقابلها بالتظاهرات الصاخبة عند عرضها على البرلمان العراقي بمجلسيه في اليوم السادس من اذار ١٩٣٨ حيث صادق عليها رغم احتجاجات بعض النواب والاعيان ، وبذلك اكتسبت تلك المعاهدة والبروتوكول الملحق بها • شرعيتها الشكلية، واصبحت واقعا يؤرق مضاجع المخلصين من العراقيين •

وبالرغم من هذا المغنم الذي حققته ايران والعزم الذي حاق بالعراق ظلت ايران تناصب العراق العداء ارضاء لاطماعها التوسعية متذرعة بحجج واهية لا سند لها من القانون • وتفتعل الاحداث لعرقلة الامور وترفض الالتزام بنصوص المعاهدة الجديدة في الانسحاب من الاراضي العراقية المغتصبة التي وافقت على اعادتها الى العراق تطبيقا لما جاء ببروتوكول طهران لعام ١٩١٣ وبروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٤ اللذين اعترفت بشرعيتهما دون ان تعمل بموجبهما ، كما استمرت في تحدياتها للاستئثار بشط العرب واقامة العراقيل بوجه العراق متجاهلة نصوص المعاهدة حتى قيام الثورة العراقية في ١٤ تموز ١٩٥٨ •

**الغاء المعاهدة :**

استمرت ايران في تحدياتها للعراق بعد قيام الثورة في ١٤ تموز ١٩٥٨ التي أيقظت المارد العراقي من سباته متجاوباً مع الثورة المصرية لعام ١٩٥٢ بقيادة الرئيس الراحل جمال عبدالناصر • مما اقض



مضاجع الفرس والصهاينة والاستعماريين ، فاشتدت في عدوانها على العراق ثم الغت معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ الغاء انفراديا بتاريخ ١٩/٤/١٩٦٩ مما يشكل خرقا واضحا فاضحا لاحكام القانون الدولي متذرعة بنظرية ( تغير الظروف ) وزاعمة بأنها كانت في موقف الدولة الضعيفة عندما عقدت معاهدتها تلك مع العراق الذي كان مستندا ، حسب زعمها ، الى قوة بريطانيا والى صلابة دعمها له •

**العلاقات العراقية ـ الايرانية بعد ثورة تموز ١٩٦٨**

عندما تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي مسؤولية الحكم في العراق بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ مناديا بمبادئه في الوحدة والحرية والاشتراكية التي يؤمن بها كل عربي شريف يعمل من اجل امته العربية ووحدتها واستعادة كرامتها ، بدأ الاستعمار يناصب العهد الجديد العداء السافر وبدأت ايران تشتد في عدائها وعدوانها بطريقة تهدف الى تقييد حركة العراق ومنعه من الاندفاع بامكاناته الكبيرة نحو الساحة القومية العربية وتحقيق هدفه في استعادة فلسطين •

واستمر هذا العداء سافرا وعنيفا ، اعلاميا وسياسيا وعسكريا يقوده شاه ايران واسياده الى حد تصوره بانه قادر على تغيير الاوضاع السياسية في العراق ، كما اغرته نفسه الحاقدة الطامعة واحقاد التاريخ بمحاولة فرض سيطرته على المنطقة العربية بأسرها متعاونا في ذلك مع الصهيونية ، وتمضي السنوات وتآمر الشاه على العراق يشتد حتى يكاد يبلغ درجة الحرب المباشرة حينا وغير المباشرة حينا آخر حتى تأكد لديه عجزه عن الاستمرار في اللعب بالنار وتم عقد اتفاقية الجزائر بين العراق وايران في اذار ١٩٧٥ والتي اتفق

فيها الطرفان على اجراء تخطيط نهائي لحدودهما البرية وفي شط العرب بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ على اساس بان أي مساس ببنود الاتفاق يعتبر منافيا للروح التي سادت حين عقده .

وعلى هذا الاساس فقد قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وازالة جميع العوامل السلبية لعلاقتهما . الا ان شاه ايران وقد افاد من اتفاقية الجزائر بالحصول على حلمه في تطبيق نظرية التالوك في شط العرب ، تجاهل بنود بروتوكول القسطنطينية ومحاضر لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ واستمر يحتل اجزاء من تراب العراق الغالي في منطقة زين القوس وسيف سعد وغيرهما .

وعندما قامت الثورة في ايران وذهب نظام الشاه ، فرحت الامة العربية واستبشرت وتفاءلت بان هذه الثورة الجديدة في ايران ستزيح عن كاهل الامة العربية ثقلا كبيرا كان يقف لغير صالحها في صراعها ضد العدو الصهيوني ، الا ان تفاؤل الامة العربية والعراق على وجه التخصيص لم يكن في محله اذ سرعان ما اسفر النظام الحاكم الجديد عن وجهه القبيح واشتد مع الايام عداؤه للعروبة وللعراق حيث رفض الانسحاب من الجزر العربية المغتصبة الثلاث كما رفض الانسحاب من المناطق العراقية المحتلة عنوة والتي اقرت الاتفاقيات الدولية عائديتها للعراق ، لا بل انه تمادى في غيه في ادعاءات باطلة مزيفة في حملات اعلامية مظللة تطورت بمرور الايام



الى معارك ساخنة مع قوات الحدود العراقية وبعض قطعات الجيش العراقي البطل الذي رفع رأس العراق عاليا في كل المواقع واستطاع طرد القوات الايرانية من الاراضي العراقية لائذة بأذيال العار والفرار .

وكتغطية لهزيمته الذليلة فقد أعلن نائب رئيس اركان الجيش الفارسي بان ايران لا تعترف باتفاقية الجزائر الموقعة مع العراق في اذار من عام ١٩٧٥ وهكذا تعود ايران الى اتباع نفس الاساليب القديمة في التهرب من الالتزامات الدولية والمعاهدات والاتفاقيات وتلغيها الغاء منفردا دون الاخذ بنظر الاعتبار لمبادىء القانون الدولي .

**وقفة البطل :**

ويقف البطل الفارس الرئيس صدام حسين وقفة الرجال الشجعان ليعلن مساء ١٧ ايلول ١٩٨٠ امام المجلس الوطني وامام الرأي العام العراقي والعربي والعالمي بأن العراق يطمح في اقامة علاقات حسن الجوار مع البلدان المجاورة ومنها ايران بالذات ، وان ليست لدى العراق اية اطماع في الاراضي الايرانية وان العراق لا ينوي شن الحرب على ايران او توسيع دائرة الصراع معها خارج نطاق الدفاع عن حقوق العراق وسيادته ، ثم بين بصراحة متناهية الظروف القاهرة التي دفعت العراق الى عقد اتفاقية الجزائر في حينها ، ثم بين كيف انتزع الجيش العراقي الباسل ( زين القوس ) و ( سيف سعد ) ومخافر العراق الحدودية انتزاع الرجال الشجعان

المؤمنين »، ثم يعلن بإيمان الواثق بنفسه وبرجاله قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار اتفاقية السادس من اذار لعام ١٩٧٥ ملغاة وان العلاقة القانونية في شط العرب ينبغي ان تعود الى ما كانت عليه قبل السادس من اذار ١٩٧٥ ويعود الشط كما كان عليه عبر التاريخ عراقيا وعربيا بالاسم والحقيقة مع كل حقوق التصرف بالسيادة العراقية الكاملة عليه .

وبعد ... ففي بحثنا هذا شرحنا بايجاز تطور النزاع العراقي ــ الايراني على الحدود من الناحية التاريخية ولعلنا نعود بعون الله الى بحث مشكلة شط العرب ومشكلة الحدود البرية ومشكلة انهار الحدود في دراسة قانونية نستند فيها الى مبادىء القانون الدولي واراء الفقهاء الدوليين .

## شط العرب
## في ظل المعاهدات والقانون

في مقالنا الذي نشرناه في الملحق الخاص لجريدة الجمهورية الغراء بتاريخ ١٩ ايلول الجاري بعنوان ( التطور التاريخي للنزاع **العراقي ــ الايراني حول الحدود**)، شرحنا بأيجاز تطور ذلك النزاع وجذوره التاريخية حتى يومنا هذا ، وما آل اليه الامر من صدور قرار مجلس قيادة الثورة العراقية بالغاء اتفاقية الجزائر لشهر اذار سنة ١٩٧٥ وأعلان الرئيس القائد صدام حسين عودة العلاقة القانونية في شط العرب الى ما كانت عليه قبل السادس من اذار ١٩٧٥ ، وعودته نهرا عراقيا عربيا بالاسم والحقيقة حيث اصبحت



السفن الاجنبية التي تمخر عبابه ترفع العلم العراقي ويقودها ادلاء عراقيون بكفاءتهم ودرايتهم وشجاعتهم المعهودة ، مما اثار حفيظة الفرس العنصريين فبادروا بالعدوان والتصدي لتلك السفن والناقلات التي تحرسها الزوارق الحربية العراقية ..

وهكذا بدأت الحرب بين حكومة ( خميني ) رأس الشر والافساد ، بعنجهيته الزرادشتية المجوسية الموروثة ، وبين كرامة الامة العربية وامجادها ودينها الحنيف ، ممثلة بالعراق الابي الشجاع الذي يقوده حزب البعث العربي الاشتراكي من نصر الى نصر بعون الله سبحانه وتعالى .

ولعل ما زاد الطين بلة والامر تأزما ...، اعلان حكومة الفرس العنصرية اغلاق مضيق هرمز امام البواخر التجارية وناقلات النفط بأجراء طائش يدل على ضحالة الفكر والتنظير السياسي لتلك الحكومة الفارسية الحاقدة ، ما يعرض الملاحة والامن الدوليين للخطر ، ويدخل اطرافا اخرى ذات مصالح سياسية واقتصادية في النزاع ، ولربما كان هذا هو هدف الفرس وبعد أن بدأت جيوشهم بالهزيمة امام ابطالنا .

وقبل ان نخوض في موضوع النزاع العراقي ــ الايراني حول ( شط العرب ) وعرض النظريات القانونية التي تحكم هذا النزاع ، كما وعدنا القراء الكرام في مقالنا السابق ، لا بد من القاء الضوء على ( شط العرب ) كنهر ملاحي له اهميته التاريخية والاقتصادية والسياسية والعسكرية والستراتيجية في خضم الاحداث التي

تعيشها منطقتنا العربية وقد تكالبت من حولها الاطماع الاجنبية واتضحت معالم الاطماع الفارسية بأجلى صورها مستندة الى الدعم الامبريالي الصهيوني العالمي .

**ما هو شط العرب ؟**

يتكون شط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات عند مدينة ( القرنه ) جنوبي العراق حيث يجريان ، بعد اقترانهما نهرا واحدا يفيض بالخير متجها الى الجنوب الشرقي مسافة ( ٢٠٤ ) كيلو مترات بعد ان تصب فيه مياه نهري ( السويب ) و ( كارون ) ، ثم يتوغل الى مسافة خمسة كيلومترات اخرى داخل مياه الخليج العربي محملا بكميات كبيرة من الغرين ، الذي تقدر كمية ما يترسب منه سنويا في قاع شط العرب بحوالي (٣٥) مليون طن تتولى مؤسسة الموانىء العراقية امر جرفها بواسطة حفاراتها الضخمة التي ترفع ما يقرب من مليونين ونصف مليون متر مكعب سنويا من كميات الطمى الذي يترسب في القنوات الملاحية لشط العرب ، مما يسهل معه دخول البواخر ذات غاطس تسعة امتار الى مدينة ( المعقل ) وذات غاطس ( ١٠٫٧٥ ) مترا الى مدينة الفاو العراقيتين ، وذات غاطس ( ٩٫٧٥ ) مترا الى مدينة ( عبادان ) الايرانية مستفيدة في الوقت ذاته من ارتفاع المياه اثناء المد .

ويجري شط العرب في ارض عراقية على كلتا ضفتيه الى مسافة تبلغ (١٠٢) كيلو مترا تبدأ بعدها الحدود الايرانية الغربية ( أي منطقة عربستان ) حتى مصبه في الخليج العربي .



اما عرض النهر فانه يتراوح بين (٤٠٠) مترا امام مدينة ( العشار ) العراقية الى حوالي (١٥٠٠) متر عند مصبه في الخليج العربي الذي تطلق عليه ايران وبعض الدول الاجنبية اسم (الخليج الفارسي) — للتعرف على معلومات اضافية حول الموضوع ، يراجع كتابنا ( الخليج العربي في ماضيه وحاضره ) .

**التطور التاريخي للنزاع**

لقد قررت الفقرة الثالثة من المادة الثانية من معاهدة ارضروم الثانية لعام ١٨٤٧ ، التي عقدت بين الدولتين الفارسية والعثمانية بوساطة الدولتين الوسيطتين روسيا القيصرية وبريطانيا (العظمى) .. ابقاء شط العرب تحت السيادة العثمانية مع منح الدولة الفارسية ، ( التي اصبحت تدعى ايران بصورة رسمية منذ عام ١٩٣٥ ) ، حرية الملاحة فيه فقط دون ان يكون لها أي ظل من السيادة القانونية او الفعلية ، ولما كانت الاطماع الفارسية لا تنتهي فقد افتعل الفرس مشكلة جديدة مع العثمانيين كان نتاجها عقد بروتوكول لتحديد الحدود العثمانية — الفارسية في الرابع من شهر تشرين الاول عام ١٩١٣ اطلق عليه اسم ( بروتوكول طهران ) الذي تنازلت بموجبه الدولة العثمانية مرة ثانية وفرطت بالحقوق العراقية الشرعية ، حيث وافقت على مرور خط الحدود بين البلدين في منتصف شط العرب امام مدينة ( المحمرة ) ، ولمسافة اربعة اميال متبعة ما يطلق عليه في القانون الدولي تعبير خط الوسط ، (Median Line) حيث قامت لجنة تحديد الحدود الرباعية بتثبيت

تلك الحدود على الطبيعة بموجب محاضر رسمية اطلق عليها اسم ( بروتوكول القسطنطينية ) لعام ١٩١٤ الذي نص في مادته الخامسة على ان الحدود تصبح حدودا نهائية لا تقبل أي تعديل او نزاع او تدقيق او أعتراض وذلك بعد تثبيتها من قبل اللجنة والتوقيع على ذلك .

وبعد اعلان قيام الحكومة العراقية في ٢٣/آب١٩٢١ بدأت المشاكل الحدودية تطفو على السطح بين الحكومة الفارسية والحكومة العراقية الوليدة وكثرت التجاوزات الفارسية على الحدود العراقية وفي شط العرب حتى انتهى الامر الى عقد (معاهدة الحدود العراقية الايرانية لعام ١٩٣٧) بعد سلسلة من الاجراءات في اروقة عصبة الامم ودهاليز السياسة الاستعمارية والمفاوضات المباشرة بين الطرفين المتنازعين واستغلال ايران للظروف الحرجة التي كان العراق يعيشها انذاك .

.. وهكذا حصلت ايران بموجب هذه المعاهدة على حلمها في تطبيق نظرية ( التالوج Thalweg ) لمسافة اربعة اميال امام مدينة ( عبادان ) في شط العرب وذلك مقابل اعترافها ببروتوكول طهران لعام ١٩١٣ وبروتوكول القسطنطينية لعام ١٩١٤ في تحديد الحدود وتثبيتها بين البلدين وقد قوبلت هذه المعاهدة بالرفض الشديد والمظاهرات الشعبية الصاخبة ، غير ان البرلمان العراقي بمجلسيه ، النواب والاعيان صادق عليها رغم المعارضة في السادس من اذار ١٩٣٨ كما صادق على البروتوكول الملحق بها ، خاصة وقد



اصبح العراق عضوا في حلف ( سعد اباد ) الاستعماري الذي كان يمثل تناحر الدول الكبرى في العالم منذ الثامن من تموز عام ١٩٣٧ .

اننا نقرر هنا ، وبأسى كبير وبتجرد علمي صادق وعلى الرغم من قبر تلك المعاهدة ودخولها زاوية من زوايا تاريخ العلاقات الايرانية ـ العراقية المعاصرة ، بأن تلك المعاهدة ، التي الغتها ايران الغاء انفراديا عام ١٩٦٩ ، كانت غنما كبيرا لايران وغرما فاحشا وقع على العراق ، ولكن .. وبالرغم من ذلك الغنم الذي اصابته ايران فأنها لم تقنع به وبقيت تناصب العراق العداء رضاء لاطماعها التوسعية متذرعة بحجج واهية ، منها ان العراق لم يقم بتطبيق ما جاء في المادة الخامسة من البروتوكول الملحق بالمعاهدة في عقد ( اتفاق جديد ) تزعم بانه يعطيها الحق في مشاركة العراق في ادارته لشط العرب وفي عائداته ، علما بان هذه المادة تنص على ما يأتي :

« لما كان للفريقين الساميين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف به في المادة الرابعة من هذه المعاهدة ، فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معروف بالمادة الرابعة من هذه المعاهدة » .

ومن هذا النص يتضح بأن هذه المادة لم تشترط من بعيد او قريب لا صراحة ولا بصورة ضمنية على تشكيل ( ادارة مشتركة )

لشط العرب ، بل انها تطرقت الى شؤون اخرى وقضايا عامة وفنية ليس من بينها ما يشير او يوضح معنى ( الادارة المشتركة ) المزعومة ومقاسمة العائدات .

ان حجة ايران وتذرعها بعدم قيام العراق بعقد اتفاقية تفسر المادة الخامسة من المعاهدة ، وزعمها بأن تلك المادة تعني المشاركة في ادارة شط العرب ، انما هي حجة مردودة ، وذريعة لا يسكن التذرع بها للاخلال بالمبادىء المسلم بها في القانون الدولي كما ان الغاء المعاهدة الغاء انفراديا من جانب ايران في حينه لا يتفق ابدا مع مبادىء القانون الدولي كما قلنا ومع نص الفقرة الثانية من المادة الثانية من ميثاق الامم المتحدة التي تدعو الدول الاعضاء لحل مشاكلهم بالطرق السلمية .

**التحديات الايرانية في شط العرب :**

وبالرغم من استسلام المفاوض العراقي لضغوط الحكومة الايرانية ولغيرها من الضغوط في عقد معاهدة ١٩٣٧ فقد ظلت الحكومة الايرانية غير مقتنعة بالمكاسب التي حققتها على حساب جارها العراق ، وصارت تفتعل الاحداث وتتذرع بمختلف الحجج والاساليب للتحلل من المعاهدة واملاء رأيها وفرض ارادتها وتحقيق اطماعها التوسعية ، ومن امثلة المخالفات والتجاوزات التي كانت تقوم بها الحكومة الايرانية في شط العرب وتعريض الملاحة فيه للخطر ما يلي :

١ ـ قيام السفن والزوارق الحربية الايرانية بمخالفة انظمة السير في شط العرب وعدم التقيد بالقواعد والانظمة الملاحية العالمية.



٢ ـ تحرك السفن التجارية الايرانية سواء الخاصة منها والمؤجرة او الحكومية دون الاستعانة بدليل عراقي (Pilot) كما تقضي بذلك تعليمات الملاحة في شط العرب ضمانا لسلامتها من ناحية ولان مرورها في مياه وطنية عراقية يلزمها بتطبيق القوانين العراقية احتراما لسيادة العراق على اقليمه . وقد زادت الحكومة الايرانية على مثل هذه التحديات بتسييرها سفنها في شط العرب تحت حراسة السفن الحربية الايرانية مخالفة بذلك انظمة الملاحة وسلامتها حيث رفعت العلم الايراني على ساريتها الامامية خلال مرورها في شط العرب الذي تعتبر مياهه عراقية وطنية تخضع للسيادة العراقية ، علما بأن القواعد الدولية قد تعارفت على رفع العلم الوطني على سفينة الدولة في ساريتها الخلفية عند مرورها بمياه اجنبية .

٣ ـ قيام السلطات الايرانية بحجز السفن والزوارق العراقية والقاء القبض على الرعايا العراقيين فيها .

٤ ـ قيام السلطات الايرانية بالقاء القبض على الموظفين العراقيين اثناء ممارستهم واجباتهم الرسمية في المياه الوطنية في شط العرب .

٥ ـ عدم تعاون السلطات الايرانية مع السلطات العراقية في تطبيق لوائح الصحة العالمية والسماح بادخال السفن الشراعية المتجهة الى موانىء ايران بدون اجراء التفتيش الصحي عليها تنفيذا لما جاء في معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ .

٦ ـ قيام الحكومة الايرانية بانشاء مركز كمركي عائم في المياه العراقية عند مدخل شط العرب بدون وجه حق وقبل الحصول على موافقة الحكومة العراقية .

٧ ـ قيام الحكومة الايرانية بانشاء ميناء ( خسرو اباد ) في المياه العراقية من شط العرب وجعله قاعدة حربية قوية كما تبين من الاحداث والمعارك التي تجرى الان بين قوات ( خميني ) والجيش العراقي الباسل مما يعتبر خرقا للسيادة العراقية .

٨ ـ عدم التزام السفن والزوارق الايرانية بتعليمات الملاحة وانظمتها في شط العرب ، وهي الانظمة والتعليمات التي تصدرها ( مصلحة الموانىء العراقية ) والمستندة الى قواعد القانون الدولي .

٩ ـ رسو القطع البحرية الايرانية والحوض الايراني العائم أمام عبادان في المياه الوطنية العراقية بصورة دائمة بدون استحصال الموافقة العراقية اللازمة في هذاالصدد .

١٠ ـ امتناع الجهات الايرانية عن دفع الاجور والعائدات المترتبة على حركة السفن والبواخر الايرانية في شط العرب ، كما تقضي بذلك تعليمات الملاحة وانظمتها .

١١ ـ الاعتراض على حركة الحفارات ( الكراكات ) التابعة لمصلحة الموانىء العراقية وعلى بواخر المسح التي تقوم بأعمال الملاحة وتطهير المجرى الملاحي في شط العرب ومحاولة السلطات الايرانية عرقلة اعمالها بشتى الطرق والوسائل .



١٢ ـ عدم قيام الحكومة الايرانية باعلام السلطات العراقية بصورة رسمية وحسب الطرق الاصولية عن منحها اجازات مرور للبواخر الغربية لدول اجنبية عند قيامها بزيارة الموانىء الايرانية على شط العرب ، حيث يقتضي ذلك مرور تلك البواخر في المياه الوطنية العراقية وذلك خلافا لاحكام البروتوكول الملحق بمعاهدة الحدود الذي تنص المادة الثالثة منه ( .. ومع ذلك عندما يمنح احد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل ، عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الاخر فورا ) .

١٣ ـ تدخل السلطات الايرانية احيانا وبصورة غير مشروعة بالتحقيق في الحوادث التي تحصل في المياه الوطنية العراقية .

١٤ ـ قيام السلطة الايرانية بتبديل رقم الرصيف (١) في عبادان وجعله رقم (٣) في محاولة منها لتبديل مواقع خط الحدود في شط العرب المشار اليها في المادة الثانية من المعاهدة والتي تنص على ما يلي :

( ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط ـ في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب ـ يعود فيتصل على خط ممتد عاموديا من خط انخفاض المياه ( بتالوك ) شط العرب ، ويتبعه حتى نقطة قائمة أمام الاسكلة الحالية ( رصيف رقم ١ في عبادان ـ في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨ر٤ في العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب ومن

هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤) .

من هذا العرض الموجز للتحديات الايرانية في شط العرب نلمس عمق سوء النية الفارسية في الغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ متذرعة بنظرية ( التالوج ) تارة وبنظرية تغير الظروف (Rebus sic stantibus) تارة اخرى في محاولة للاستئثار بشط العرب او في المشاركة في ادارته وفي عائداته .. وهو اضعف الايمان في العرف الفارسي الحاقد ، مستعينة بأراء بعض اساتذة القانون الدولي في الانتصار لوجهة نظرها ، ومنهم الفقيه ( لوتر باخت ) في مقال له بمجلة القانون الدولي والقانون المقارن الصادرة في شهر نيسان ١٩٦٠ بمجلدها التاسع بلندن تحت عنوان ( مظاهر قانونية في نزاع شط العرب ) وكذلك البروفيسور الامريكي الكسندر ميلاميد الذي تأثر بالادعاءات الفارسية فكتب مقالا في مجلة ( جريدة الشرق الاوسط ) في صيف عام ١٩٦٨ ينتصر فيه لوجهة النظر الايرانية والمحامي الهندي ( رامش سانجفي ) صاحب دار نشر ( عبر الشرق ) بلندن الذي اصدر كراسا حول شط العرب ينتصر فيه للمزاعم الايرانية بعنوان ( حقائق خلف القضية ) .

ولقد ناقشنا جميع تلك الاراء القانونية والسياسية ودحضناها في اطروحتنا باللغة الانجليزية للحصول على درجة الدكتوراه والتي حظيت بتأييد ودعم البروفيسور الهولندي الدكتور ( رولنج ) الاستاذ الاول للقانون الدولي في هولندة وعميد ( معهد السلم



والحرب ) فيها ، كما حظيت بدعم وتثمين الدكتور (ه . م . جين) الاستاذ الهندي في كلية العلوم السياسية بجامعة الله اباد في الهند الذي حضر المناقشة وكتب مقدمة الاطروحة في طبعتها الثانية التي تولت وزارة الاعلام والثقافة العراقية نشرها في عام ١٩٧٣ .

**نظرية التالوج : The Thalweg Decotrine**

.. وعودا على بحث نظرية ( التالوج ) التي سبقت الاشارة اليها ، نقول بأن اثارة ايران لهذا الموضوع ومطالبتها بتطبيق هذه النظرية على شط العرب ، تستدعي منا البحث بايجاز في التطبيق العام لرسم الحدود بين دولتين يفصل بينهما نهر ملاحي ، حيث ان رسم الحدود يأخذ بنظر الاعتبار احدى القاعدتين الاتيتين ( وذلك في حالة غياب المعاهدات الحدودية التي لها صفة الديمومة ) وهما :

١ ــ ان يجرى تحديد الحدود في منتصف النهر ويطلق على هذه القاعدة باللاتينية (Medium filum aquae) اما باللغة الانجليزية فيطلق عليها (The Median line)

٢ ــ ان يجرى تحديد الحدود بموجب نظرية ( التالوج ) وهي كلمة المانية تتكون من مقطعين هما Thal وتعني (وادي) (Weg) وتعني ( طريق ) أي ( طريق الوادي ) اما مفهوم هذا المصطلح في القانون الدولي . وفي هذا المضمار فانه يعني ( المجرى الملاحي العميق ) للنهر بصورة عامة رغم تعدد اراء الفقهاء القانونيين حوله والتي نلخصها بما يأتي :

١ ـ قال البروفيسور ( ويستليك ) بانه كلمة المانية تعني الطريق الاعمق .

٢ ـ اوضح البروفيسور ( هال ) بانه منتصف اعمق مجرى ملاحي .

٣ ـ عرفه البروفيسور ( بوجز ) بانه الخط الاكثر عمقا في النهر والاسرع جريانا .

٤ ـ اما البروفيسور ( جونز ) فقد اقتبس عدة تعريفات من البروفيسور ( هايد ) الذي يقول بانه مجرى للسفن الاكثر حمولة، ومن البروفيسور ( ستراب ) الذي يقول بانه المجرى الاعتيادي للسفن ، ومن البروفيسور ( كيرسيا ) الذي يقول بأنه القسم الذي يقع ضمن ذراع النهر والذي يعتبر احسن طريق للسفن في اقصى حمولتها ، ومن البروفيسور السويسري ( جوجنهايم ) الذي يقول بانه المجرى الذي تمخر فيه السفن النازلة .

٥ ـ اما البروفيسور ( اوبنهايم ) فقال بانه منتصف القنال الملاحي للنهر .

٦ ـ اما البروفيسور (هاتايا) فقد اخذ بمعيار الملاحة في النهر وقال بان ( التالوج ) هو الخط المستمر لاعماق النهر .

٧ ـ اما البروفيسور (لابارادیل) فقال بان ( التالوج ) يمكن ان يوصف بانه ، اما ان يكون الخط المعتاد لمجرى النهر الذي تمخر فيه السفن النازلة ، او انه خط اعمق نقاط النهر ، او انه المحور لاسلم واحسن ما يمكن الحصول عليه لسير اكبر السفن .



٨ ـ اما البروفيسور الايطالي ( بالادور باليري ) فقد اعتبر ان قاعدة خط المنتصف هي المعول عليها ، حيث لا توجد قاعدة بعد تؤيد الاخذ بنظرية ( عمق النهر ) ولذلك فان هذه القاعدة يجب ان تذكر هي المعاهدات بصورة صريحة ، وبعكسه فيؤخذ بقاعدة ( منتصف النهر ) رغم ان الاولى في الاكثر عدالة كما يقول المدافعون عنها . اما في حالة ( غياب المعاهدات ) كما يقول البروفيسور ( هيرشي ) فأن خط ( التالوج ) يجب ان يتبع . وقد ايد البروفيسور ( بيكر ) هذا الرأي وهو يقول بان النهر الذي يجري في بلد فأنه يعتبر جزءا من اقليم ذلك البلد .

ونظرا لان القاعدة الاولى ( قاعدة منتصف النهر ) اصبحت قاعدة قديمة فقد استعيض عنها بتطبيق القاعدة الثانية وهي (نظرية التالوج ) عند رسم الحدود في الانهار الملاحية الدولية اما القاعدة الاولى فانها تطبق عادة في الانهار الحدودية غير الملاحية ..

ولقد اوضح الاستاذ الهولندي الدكتور ( بوشيه ) في مقال له بمجلة القانون الدولي لعام ١٩٦٣ بان ( التالوج ) ليس ( خط حدود ) وانما هو ( منطقة حدود ) تنظم حقوقا ملاحية للدولتين المتجاورتين على العكس من القاعدة الاولى التي تحدد الحدود في منتصف النهر بين الضفتين ، حيث ان من الجائز ان تكون احداهما ضحلة المياه لا تصلح للملاحة ، هذا بالاضافة الى ان المجرى الملاحي العميق للنهر ( التالوج ) لا يقسم النهر الى نصفين متساويين بل انه يتبع العمق الملاحي الذي تسير فيه السفن ، وهو لذلك قد يقترب

من احدى الضفتين او يبعد عنهما تبعا لعمق المياه ، ولذلك فانه لا يأخذ بنظرية ( منتصف النهر ) ٠

ومن هذا التعريف يتضح لنا الفرق بين ( التالوج ) وبين ( خط النصف ) او منتصف النهر ٠

ويخلص الدكتور ( بوشيه ) الى القول بأن من الممكن عند تثبيت خط الحدود في نهر ، ان يصار الى تطبيق معايير مختلفة في الاقسام المختلفة من النهر ( وذلك في حالة عدم وجود معاهدات سابقة ترسم الحدود بصورة واضحة ) كما جاء ذلك في معاهدة الحدود العراقية — الايرانية لعام ١٩٣٧ ٠

اما الاستاذ القاضي فؤاد عمون وزير الخارجية اللبنانية سابقا ونائب رئيس محكمة العدل الدولية ( ١٩٧٠ ) فقد بين في رأيه الذي شرحه حول موضوع ( الجرف القاري ) في بحر الشمال ، بمناسبة النظر في الاتفاقية المنعقدة في ٢٥ شباط ١٩٥٣ بين فرنسا وسويسرا بانه ليس من الضروري اتباع احدى هاتين النظريتين ( أي نظرية منتصف النهر ونظرية التالوج عند تحديد الحدود بين بلدين ، وانما يجوز اتباع طريقة اخرى ، وهي اتباع خط متعرج في التحديد مع اعطاء تعويضات عن المناطق المتنازع عليها الى الدولة المتضررة ) ٠

وفي ختام حديثنا عن نظرية ( التالوج ) هذه ونظرية ( خط الوسط ) نود ان نبين اهم الفروق بينهما وهي :

١ — ان النظرية الاولى تضمن حقوقا متساوية للطرفين في



المنطقة المتنازع عليها ، وهي الانهار الملاحية اما النظرية الثانية فانها تطبق في الانهار غير الملاحية ٠

٢ — ان النظرية الثانية تعتبر خط حدود ثابت ، بينما تتغير الحدود في النظرية الاولى بحسب الظروف الطبيعية للنهر ٠

٣ — في النظرية الثانية تعتبر الحدود خطا واضحا بينما في النظرية الاولى لا تعتبر كذلك ، وانما تعتبر منطقة حدود ٠

٤ — من السهل تثبيت الحدود بموجب النظرية الثانية بينما يصعب ذلك حسب النظرية الاولى ٠

ومن هذا نخلص في دراستنا المختصرة هذه لموضوع نظرية ( التالوج ) الى ان الحكومة الايرانية وهي تتذرع بهذه الحجة انما تبغى من وراء ذلك الى ان تجعل من نظرية ( التالوج ) قاعدة آمرة Premtory norm وهي التي يطلق عليها باللاتينية Juscognes علما بان لهذه القاعدة شروطا لا يمكن ان تتفق ووجهة النظر الايرانية مما لا يمكن دراسته وعرضه بالتفصيل في هذا المجال ، هذا بالاضافة الى ان شط العرب انما هو نهر عراقي داخلي وليس نهرا دوليا تطبق عليه نظرية ( التالوج ) كما سبق ان بينا ، علاوة على ان نظرية ( التالوج ) تطبق في حالة غياب المعاهدات الحدودية التي لها صفة الديمومة ، وهو ما لا نجده في حالة شط العرب الذي يحكمه ( بروتوكول طهران لعام ١٩١٣ ) ومحاضر لجنة تحديد الحدود التي بضمنها ( بروتوكول القسطنطينية ) لعام ١٩١٤ اللذين اعترفت بهما ايران سواء بالنسبة لمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ التي

نقضها العهد الشاهنشاهي عام ١٩٦٩ بالغاء منفرد ، او بالنسبة لاتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ الذي نقضه ( العهد الخميني ) ولم يلتزم ببنوده الا فيما يتعلق بتحقيق مصالحه مما حدا بمجلس قيادة الثورة الى اعتباره اتفاقا لاغيا بتاريخ ١٧–٩–١٩٨٠ وعلى هذا فأن الحجة التي تذرعت بها حكومة ايران لالغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ بصورة انفرادية Uniletary وقيامها بتحشيد جيوشها على طول الحدود الشرقية العراقية وشط العرب والحجة التي تذرع بها ( العهد الخميني ) في عدم الالتزام باتفاق الجزائر لعام ١٩٧٥ واغتصابه الاراضي العراقية والمياه العراقية وتحشيده الجيوش انما هما حجتان مردودتان لا سند لهما في القانون والعرف والاتفاقيات الدولية ، وها هو جيشنا العراقي الباسل يسترد ارضه ومياهه ويتوغل في ارض الغاصبين لا رغبة في احتلالها ( كما بين الرئيس القائد صدام حسين ) وانما لكي يعيد الرشد الى العقول المتعفنة المعتمرة بالعمائم المزيفة في ( قم ) والتي يصدق فيها قول الشاعر •

كلنا له الصاع التي صاعها ... فما ظلمناه بها اصوعا

والله ينصر المؤمنين المدافعين عن حقوق اوطانهم •

### الجزر العربية الثلاث ومخطط الاطماع الفارسية

في حديثه النابع من القلب الكبير ، المتلىء ايمانا بأمته وبوطنه العربي الكبير ، أخبر الرئيس القائد صدام حسين أمته العربية عندما كان يتفقد مدينة الموصل في ١٥–٤–١٩٨٠ بأنه ( تحدث بالحكمة الحاكمة ، وليس بالحكمة المستجدية ) مع وزير خارجية النظام



الفارسي ، عند لقائه به في ( هافانا ) ، بأن ( على ايران اعادة الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي الى أهلها ، وان شط العرب ، الذي أخذت ايران جزءا منه بلا حق بموجب اتفاق الجزائر عام ١٩٧٥ ، يجب ان يعود الى العراق ) •

هذا الحديث الرائع للسيد الرئيس المناضل ••• وقد اتسم بالصراحة والموضوعية ، وبالحسم والتصميم ، يدل دلالة واضحة على اهتمام حزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة السياسية في العراق بالحكمة الحاكمة التي آمنت بأن مشاكل الامة العربية في كافة اقطارها ، لا تتجزأ ••• وانها تنطلق من واحد ، هو المفهوم القومي الشامل الذي ينادي بالامة العربية الخالدة وبوحدتها المأمولة •

فمشكلة الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، تجد نفس الاهمية التي تجدها فلسطين ويجدها شط العرب في وجدان القائد وتطلعاته وايمانه القومي •

ولقد شرحنا في مقالنا الذي نشر بجريدة الجمهورية يوم ٢٧–٩–١٩٨٠ بعض التفصيلات عن مشكلة شط العرب بعنوان ( شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ) ، وأوضحنا مدى الغبن الذي حاق بالعراق جراء المعاهدات والاتفاقات غير المتكافئة التي عقدت بين الدولتين العثمانية والفارسية عندما كان العراق تحت السيطرة العثمانية ، حيث لا سلطان لابنائه عليه ، وحيث وهب من لا يملك لمن لا يستحق ، كمعاهدة ( ارضروم الثانية لعام ١٨٤٧ )

و ( بروتوكول طهران ١٩١٣ ) و ( بروتوكول القسطنطينية ١٩١٤ ) ، أو المعاهدات والاتفاقات التي عقدت بعد قيام الدولة العراقية كمعاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ واتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ ، اللتين عقدتا في ظروف حرجة كان يجتازها العراق آنذاك ، حيث الغت الحكومة الايرانية المعاهدة الاولى بصورة انفرادية وحيث الغى مجلس قيادة الثورة اتفاقية الجزائر نتيجة عدم التزام ايران ، في عهد الشاه المقبور وفي عهد النظام الخميني المجوسي ، بنصوصها ، واحتلالها الاراضي والمياه العراقية بالقوة العسكرية ، كما أوضح ذلك الرئيس المناضل صدام حسين في بيانه التاريخي عشية يوم ١٧ــ٩ــ١٩٨٠ ، حيث بدأ الجيش العراقي المقتحم يأخذ ابعاده الحقيقية في اعادة هيبة الامة العربية وتطهير الاراضي والمياه العراقية من الدنس الفارسي ، ومتوغلا في عمق الاراضي والمدن الايرانية ، ومحررا عربستان من الرجس المجوسي بعون الله .

وأما مشكلة الجزر العربية الثلاث طلب القائد من ايران اعادتها الى أهلها في حديثه الذي اشرنا اليه ، وأكد ذلك في خطابه التاريخي الذي اذاعه على الامة العربية والعالم أجمع مساء يوم **٢٨ــ٩ــ١٩٨٠ معلنا انتصارات جيشنا العراقي البطل في جميع** الميادين ، وشروط العراق لايقاف القتال . استجابة للمساعي الحميدة والوساطات التي تقوم بها بعض الدول الصديقة والمنظمات الدولية ، غير ناس اعادة مطالبة ايران بالجزر العربية الثلاث الى أهلها كشرط من تلك الشروط .





ولكيلا ينسى شعبنا العربي في مشارق الارض ومغاربها ، الاطماع الفارسية في بلادنا ، واستهدافها اخضاع المنطقة العربية لنفوذها ، وما قامت به من احتلال للجزر العربية الثلاث بالقوة العسكرية متواطئة في ذلك مع الاستعمار والصهيونية ، يشرفني ان اعيد الى ذهن القارىء العربي بعض جوانب تلك المأساة والتعريف بتلك الجزر وأهميتها الستراتيجية . مقتبسا ذلك من كتابي (الخليج العربي في ماضيه وحاضره ) ، ومبينا للحقيقة والتاريخ دور ثوار ١٧ ــ ٣٠ تموز ١٩٦٨ الرائد في التنبيه للاطماع الفارسية في المنطقة .

## الجزر الثلاث ...

لقد سبق لايران الزعم بأن لها حقوقا اقليمية في الخليج وان البحرين جزء لا يتجزأ من الامبراطورية الفارسية .

وعندما ثبت بطلان هذا الزعم ، بدأت تدعي بأن لها ( حقوقا ) في الجزر العربية الثلاث ( طنب الكبرى ) و ( طنب الصغرى ) و ( أبو موسى ) ثم قامت قواتها العسكرية بغزو الجزر العربية الثلاث واحتلالها في الساعة الخامسة والنصف من صباح يوم الثلاثاء المصادف ٣٠ــ١١ــ١٩٧١ بعلم بريطانيا وموافقتها .

وتدل الوثائق التاريخية بصراحة على ان هذه الجزر (باعتراف بريطانيا نفسها ) جزر عربية ، ففي الفترة ما بين ١٧٥٠ وحتى عام ١٨٦٦ ، كانت جزيرة ( ابو موسى ) ، على سبيل المثال ، تدار من

قبل امارة الشارقة • وفي عام ١٨٦٦ بدأت ادارتها بصورة مباشرة من قبل ( الشيخ سلطان بن صقر ) أمير دولة القواسم في الشارقة ورأس الخيمة • ومذ ذلك الحين ، وحتى يومنا هذا وجزيرة ( أبو موسى ) جزء لا يتجزأ من امارة الشارقة وجزيرتا ( طنب الكبرى ) و ( طنب الصغرى ) جزء لا يتجزأ من امارة ( رأس الخيمة ) •

## جزيرة أبو موسى ...

جزيرة أبو موسى : هي احدى الجزر التابعة لامارة الشارقة وتقع في مدخل الخليج العربي على بعد يقرب من (١٦٠) كيلو مترا من مضيق هرمز بين امارة الشارقة والساحل الايراني • وهي ذات موقع ستراتيجي هام اضافة الى أنها أكبر جزر الامارة وأكثرها ثروة نفطية وزراعية ، وتبعد حوالي (٧٥) كيلو مترا عن مدينة الشارقة و (٩٥) كيلو مترا عن ميناء ( لنجه ) الايراني •

وبذلك أصبحت أهم مركز رقابة على هذا الممر المائي بينها وبين الشارقة والذي يعتبر ممرا لناقلات النفط وبواخر الشحن ذات الغاطس العميق •

يبلغ طول هذه الجزيرة حوالي خمسة كيلو مترات ، اما عرضها فانه يتراوح بين الكيلو مترين والثلاثة كيلو مترات ، وتبلغ مساحتها حوالي ثلاثين كيلو مترا مربعا •

وتعتبر هذه الجزيرة الملجأ الامين للسفن الماخرة اثناء تعرضها للعواصف في عرض الخليج ، وذلك لوجود مرتفع صخري ذي طبيعة بركانية يتراوح ارتفاعه بين ٥٠٠ ــ ٦٠٠ قدم كما توجد فيها



مرتفعات وأودية مغطاة بالحشائش والاعشاب البرية ويسكنها حوالي ألف نسمة يعيشون على الرعي وصيد الاسماك والزراعة •

وبالنظر لجمال هذه الجزيرة ووفرة مياهها العذبة المستخرجة من الآبار ، وخصب بعض اراضيها التي تزرع فيها بعض الاشجار المثمرة والخضروات واعتدال جوها وخاصة في فصل الربيع ، فان ابناء الشارقة وشيوخها يقصدونها للصيد والقنص حيث تكثر في احراشها الغزلان والارانب وبعض الحيوانات البرية الاخرى •

ولقد أدركت بريطانيا منذ مطلع القرن العشرين وحتى قبل اكتشاف النفط في المنطقة أهمية جزيرة ( ابو موسى ) ، ففكرت في اقامة قاعدة عسكرية لها في تلك الجزيرة ، كما ان المانيا القيصرية فكرت هي الاخرى عند نزولها الى منطقة الخليج العربي في مطلع هذا القرن ، بمحاولة بذر بذور النفوذ الالماني في الخليج وذلك بانشاء قاعدة تموين ومستودع وقود في هذه الجزيرة التي اعتقدت بريطانيا بأن المانيا ستتخذها موطىء قدم لها لغزو بقية مناطق الخليج العربي • خاصة بعد أن حصل الالماني ( روبرت فونكهاوس ) سنة ١٩٠٦ على اجازة باستخراج خامات الحديد من جزيرة أبو موسى وتصديره الى الخارج بعد ان اشتراه من أحد التجار العرب الذي كان قد حصل على هذا الامتياز من حاكم الشارقة •

وتقريرا للواقع ، فان بعض مناطق الخليج العربي كانت معروفة بوجود أوكسيد الحديد الاحمر فيها ( وهو كتل من الاحجار ذات

لون ذهبي براق ويحسبها الناظر ذهبا للوهلة الاولى ، ويستخرج منه الحديد والذهب والاصباغ والالوان كافة ) .

ولما كانت شركة ( ستريك ) البريطانية تقوم باستخراج أوكسيد الحديد من جزيرة هرمز ، فقد شجع ذلك روح المنافسة بين هذه الشركة وشركة ( فونكهاوس ) الالمانية للقيام بنفس العملية في جزيرة أبي موسى ، حيث اقام ( فونكهاوس ) منجمه هناك مما اعتبرته بريطانيا تحديا المانيا لها في السيطرة على الجزيرة ذاتها وتوطيد النفوذ الالماني في الخليج العربي .

ونظرا للقلق الذي شعرت به الاوساط البريطانية جراء وجود الشركة الالمانية في الجزيرة ، فقد استخدمت حكومة الهند البريطانية والقنصل البريطاني في ( بوشهر ) ، كل وسائل الضغط على شيخ الشارقة لحمله على تصفية الشركة المذكورة مما حمل الشيخ على ارسال انذار الى ( فونكهاوس ) في السادس من تشرين الاول ١٩٠٧ ، مطالبا اياه بتصفية اعماله في الجزيرة في موعد أقصاه اليوم العشرون من الشهر ذاته ، وفي اليوم الحادي والعشرين من الشهر المذكور ، ظهرت عدة سفن شراعية تحمل على ظهرها الشيخ صقر حاكم الشارقة مع ثلاثمائة مسلح من رجاله ، حيث نزلوا الى البر وطردوا رجال الشركة البالغ عددهم ( ١٥ ) رجلا .

ومن الجدير بالذكر الاشارة هنا الى ان قاربا بحريا بريطانيا قد رافق الحملة وعلى ظهره القنصل البريطاني في ( بندر عباس )



إزاء هذه الحملة وهكذا تخلصت بريطانيا من منافسة المانيا القيصرية في تلك المنطقة .

الاطماع الايرانية في الجزيرة : عندما احتلت فارس ميناء ( لنجة ) العربي على الساحل الشرقي للخليج ، والذي كان منطقة تجارية مهمة عام ١٨٨٧ ، فقد هذا الميناء اهميته وبدأت السفن التجارية ترسو في جزيرة ( ابو موسى ) التي رفع شيخ الشارقة علم بلاده فوقها في نيسان ١٩٠٣ مما اثار احقاد واطماع الفرس الذين بادروا بارسال السفينة ( مظفري ) في نيسان ١٩٠٤ واحتلوا جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى وجزيرة ابو موسى ورفعوا فوقها العلم الفارسي بعد أن طردوا الحراس العرب القليلين فيها .

ولما كانت المادة الاولى من المعاهدة رقم ( ١٣٦ ) المعقودة بتاريخ ١٣ اذار ١٨٩٢ بين شيوخ الخليج العربي ، ومن ضمنهم شيخ الشارقة ، وبين الحكومة البريطانية ، قد نصت على ان لا يدخل اولئك الشيوخ في مخابرات او اتصالات او اتفاقات مع أية دولة اجنبية كانت عدا بريطانيا . أي أنهم أوكلوا شؤونهم الخارجية الى بريطانيا مكرهين ، فقد قامت الحكومة البريطانية بالاحتجاج لدى الحكومة الفارسية التي سحبت موظفيها من رجال الكمارك من الجزيرة وبذلك عادت الاوضاع الى ما كانت عليه من قبل شهرين بعد ان استمر وجود موظفي الكمارك الفرس في الجزيرة قرابة شهرين ، أي من شهر نيسان الى شهر حزيران ١٩٠٤ ، حيث عجزت دولة الفرس عن ابراز أي مستند أو وثيقة أو مسوغ قانوني في عائدية هذه الجزيرة لها ، في الوقت الذي تؤكد فيه جميع

المصادر التاريخية ذات العلاقة ومجلدات صحيفة التايمس البريطانية الخاصة بتاريخ الحرب العالمية الاولى على ان جزيرة ( ابو موسى ) هي ملك لحاكم شيخ الشارقة وانها كانت من ممتلكاته بصورة دائمة .

**طنب الكبرى والصفرى ...**

وعندما يتحدث الباحث الالماني المعاصر ( الدكتور بلاس ) عن جزيرة ابو موسى ، نجده يدون ما يلي :

( ان هذه الجزيرة تعود الى مجموعة من الجزر التي كانت في أغلب فترة القرن التاسع عشر من الممتلكات المشتركة لقبائل القواسم ، وبمرور الزمن حصلت كل من تلك القبائل على قسم من تلك الجزر ووقعت جزيرة أبو موسى من حصة شيخ الشارقة ) .

جزيرة طنب الكبرى ، تقع هذه الجزيرة في الشمال الشرقي من جزيرة ابو موسى وتبعد عنها بحوالي (٥٠) كيلو مترا ، مقابل الساحل الشرقي لامارة رأس الخيمة التابعة لها والتي تبعد عنها بمسافة (٨٠) كيلو مترا في حين تبعد عن مضيق هرمز بمسافة (٩٢) كيلو مترا .

تكاد هذه الجزيرة تكون دائرية الشكل يبلغ قطرها أربعة كيلو مترات وطولها (١٢) كيلو مترا أما ارتفاعها فيبلغ (٦١٥) قدما عن سطح البحر ويسكنها حوالي (٤٠٠) مواطن عربي يعيشون على الصيد والزراعة وتربية المواشي نظرا لوجود بعض المراعي والمياه العذبة .



وتمتاز هذه الجزيرة بموقع استراتيجي هام جدا . ان قلة عدد سكان هذه الجزيرة عند غزو الفرس لها ، وطبيعة أرضها ومياهها العميقة وموقعها المتمركز في المنطقة والمتحكم في مضيق هرمز ( عنق الخليج العربي ) المسيطر على مدخل المحيط الهندي الى الخليج العربي ، جعلها في المرتبة الاولى من الاهمية الستراتيجية .

**جزيرة طنب الصفرى :** هي الجزيرة الثانية من الجزر التابعة لامارة رأس الخيمة ، وتسمى ايضا ( جزيرة نابيو ) ، وهي نتوء صخري ذو موقع ستراتيجي هام ، تكثر فيه المراعي غير المستغلة بسبب كثرة الافاعي السامة وقلة عدد السكان .

وقد أشارت التقارير الى وجود النفط في هاتين الجزيرتين المهمتين .

الهجوم الفارسي الغادر : لقد كان للهجوم الفارسي الغادر على الجزر الثلاث في الخليج العربي ، رد فعل عنيف في معظم البلاد العربية وفي الاوساط .

الغزو الايراني ...

وقد أصدرت حكومة رأس الخيمة بيانا أوضحت فيه تفاصيل ذلك العدوان على جزيرتي طنب التابعتين لها ووصفت مقاومة رجال الشرطة الستة الموجودين في مخفرهم في طنب الكبرى للحملة العسكرية الايرانية الظالمة التي تكونت من قواتها البحرية والجوية والقوات البرية المحمولة بالطائرات ، واستشهاد الشرطي الاول

سالم سهيل خميس آمر مخفر الشرطة واستبسال زملائه أفـراد الشرطة الخمسة الآخرون واصابتهم بجروح عميقة حيث أخذتهم القوات الغازية أسرى الى ( بندر عباس ) حيث توفي ثلاثة منهم متأثرين بجراحهم .

ولقد نتج عن عملية الغزو الغادرة هذه تدمير مخفر الشرطة والمدرسة القاسمية الابتدائية ومعظم المنازل في الجزيرة التي اضطر سكانها الى النزوح الى رأس الخيمة .

أما بالنسبة لغزو جزيرة ( ابو موسى ) الذي رافق في نفس الوقت غزو الطنبين فقد بروه حاكم الشارقة بانه الامر الواقع حيث انه ( لم يجد تجاوبا من الدول العربية تجاه التحدي الايراني علاوة على انه نتيجة للغدر البريطاني ) ثم أصدر بيانا جاء فيه : الاتفاق مع ايران لن يمس نظرة الشارقة في سيادتها على جزيرة ( ابو موسى ) حيث سيبقى علمها مرفوعا على مركز الشرطـة وعلى الدوائـر الحكومية فيها ...!!

هنا وقد جرى الاتفاق بين حاكم الشارقة والفرس على تقسيم المصادر الطبيعية المستخرجة من المنطقة مناصفة بين الشارقة وايران علاوة على قيام ايران بدفع مساعدات مالية للشارقة مقدارها مليون ونصف مليون جنيه استرليني سنويا وعلى تقسيم الجزيرة مناصفة بين الشارقة وايران ...!!



### دور ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ في التوعية القومية :

انطلاقا من مبادىء ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٨٠ ومن ايمان حزب البعث العربي الاشتراكي ، لعب ثوار ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨ دورا مجيدا في رصد الاطماع الفارسية وتحركاتها والتصدي لها في الخليج العربي ... وقد نبه الحزب من خلال قيادته السياسية في العراق الى تلك الاطماع عندما ظهرت نذر احتلال الجزر العربية الثلاث على الابواب ، فقام السيد رئيس الجمهورية بارسال مبعوثيه الى الملوك والرؤساء العرب لشرح الحالة والدعوة لاتخاذ موقف عربي موحد يقطع الطريق على هذه الاطماع والواقفين وراءها كما يؤكد ضرورة اتخاذ الامور الاحترازية والدفاعية عن طريق وضع قوات عربية رمزية في تلك الجزر وكنتيجة لدور العراق الرائد في التنبيه الى الاطماع الفارسية فقد عقد مؤتمر وزراء الخارجيـة العرب بمبنى الامانة العامة لجامعة الدول العربية بتاريخ ١٢ ـ ١١ ـ ١٩٧١ وبادرت الحكومة العراقية بتوجيه مذكرة مسهبة صريحـة شرحت فيها المخاطر التي تواجهها الامـة العربية جراء التهديدات التوسعية الايرانية في الخليج العربي مؤكدة بأن موضوع الخليج العربي يشكل مع القضية الفلسطينية وجهين لمسألة واحدة وهدفين مباشرين متلازمين في هذه المرحلة بالذات للمخططات الاستعمارية والصهيونية ، ذلك ان السياسة الايرانية تستغل وضع الامة العربية وتصديها لاسرائيل ، يطعن نضالها من الخلف واضعاف موقفها وان مسؤولية التأخر في العمل على مواجهة هذه القضية تقع على عاتق

الدول العربية جميعا لانها مسؤولية قومية تاريخية لا تنفصل ابدا عن مسؤولية التصدي لمواجهة مخططات التآمر على اغتصاب فلسطين .

ثم وضعت المذكرة العراقية الدول العربية أمام مسؤولياتها التاريخية ورسمت الخطوات التي ترى اتباعها لافشال الغزو الايراني المتوقع للجزر الثلاث كما قامت حكومة الثورة بتقديم احتجاج شديد اللهجة الى السفارة البريطانية في بغداد بتاريخ ٢٠-١١-١٩٧١ مستنكرة الاتفاق الذي عقد بين حاكم الشارقة والحكومة الايرانية بشأن جزيرة ( ابو موسى ) لمساس ذلك بالسيادة العربية ، اضافة الى مخالفته لاحكام اتفاقية عام ١٨٩٢ المعقودة بين بريطانيا وشيوخ الامارات الخليجية ، كما قدمت مذكرة ثانية الى السفارة البريطانية على أثر احتلال ايران للجزر الثلاث في ٣٠-١١-١٩٧١ حملت فيها الحكومة البريطانية مسؤولية اقتطاع جزء من الارض العربية وتسليمه الى دولة اجنبية ، كما وجهت مذكرة احتجاج الى الحكومة الايرانية بينت فيها ان ايران انتهكت بشكل صارخ مبادىء ميثاق الامم المتحدة بعملها هذا لان الجزر المذكورة جزر عربية بحكم موقعها الجغرافي والتاريخي والبشري وطلبت اليها سحب قواتها العسكرية المعتدية منها وانهاء احتلالها فورا وقد قام العراق بالتعاون مع بعض الدول الشقيقة بتقديم شكوى الى مجلس الامن لوضع حد للعدوان الايراني والمطالبة بسحب قواته من الجزر ، كما قطع علاقاته الدبلوماسية مع



كل من بريطانيا وايران وحدد يوم ١٦-١٢-١٩٧١ موعدا نهائيا لمغادرة بعثتيهما الدبلوماسيتين العراق .

هذا وقد لعبت وسائل الاعلام والصحافة العراقية دورا كبيرا مشرفا في ابراز حجم العدوان الايراني وابعاده واخطاره على الامة العربية .

وقد اوضح شاه ايران المقبور مدى الاطماع الايرانية بعدئذ في حديثه عن ستراتيجية المنطقة في ٢١ ايار ١٩٧٣ لمراسل صحيفة ( نيوزويك ) الامريكية قائلا ( ان أمن أوربا ليس سوى حكمة لا معنى لها بدون أمن واستقرار المنطقة ان اوربا الغربية والولايات المتحدة الامريكية واليابان تعتبر الخليج وكأنه جزء من أمنها ، ولكنها مع ذلك ليست في وضع يضمن لها هذا الامن ، ولاجل ذلك فاننا نقوم عوضا عنها ) .

الثورة والعهد الجديد في ايران : وعندما قامت الثورة في ايران وطرد الشاه المقبور ، استبشر العرب خيرا حيث ان الثوار الجدد من رجال الدين في ايران اعلنوا عن وقوفهم الى جانب الحق العربي وانهم سيتعاونون مع العرب في استعادة فلسطين ، الا ان دلائل الواقع اثبتت عكس ذلك تماما حيث ان ما يقوم به اركان النظام الحالي في ايران يؤشر بكل وضوح استمرار النهج السابق ، وان بذور العدوان الفارسي ورغبته في التوسع في عهد الشاه البهلوي لا تزال كما هي في اركان النظام الفارسي الخميني الجديد وقد استبدلت القبعة بالعمامة المزيفة .

فبالرغم من مطالبة العراق المستمرة لايران بالانسحاب من الجزر العربية الثلاث ، ظل العهد الخميني البغيض يصم اذنيه باصرار رافضا ذلك الطلب العادل ، ومؤكدا بشكل واضح ونهائي بأنه استمرار للعهد الشاهنشاهي المقبور وانه احد الانظمة الاساسية التي تتحرك بأوامر الاستعمار في المنطقة ، وانه احد اركان تحالف بغيض يضم ( اسرائيل ) والامبريالية والانظمة الرجعية في المنطقة يهدف الى اخضاع الشعب العربي واجباره على الاستسلام .

ولقد اتضحت معالم هذا الحلف وسياسته المعادية الخرقاء منذ بدأ العراق يطالب باعادة الاراضي العراقية المحتلة من قبل ايران دون وجه حق ، وتنفيذ اتفاقية الجزائر لعام ١٩٧٥ نصا وروحا ، رغم ان العراق وافق على عقدها في ظروف صعبة كان يجتازها انذاك متحملا غرور حكام ايران الجدد وعنجهيتهم الحمقاء واغفالهم المذكرات الدبلوماسية العديدة التي كان يرسلها اليهم مطالبا بضرورة تنفيذ اتفاق الجزائر ، كما شرح ذلك الرئيس القائد صدام حسين في خطابه التاريخي امام المجلس الوطني مساء ١٧–٩–١٩٨٠ معلنا قرار مجلس قيادة الثورة بالغاء الاتفاقية نتيجة عدم التزام الجانب الايراني بها والتمسك ببنودها ، فكان ان قامت الحرب واندفع الجيش العراقي المظفر يلقن الفرس دروسا عملية في عقر ديارهم .

يعلن القائد المناضل صدام حسين في خطابه التاريخي يوم ٢٨–٩–١٩٨٠ امام العالم أجمع بان قواتنا انجزت مهماتها ببسالة وكفاءة وسرعة وان السيف العراقي يتقدم الى امام مستعينا بروح



الامة ورسالتها وتاريخها العظيم ، وان الذين كانوا يقاتلون في ( زين القوس ) و ( سيف سعد ) و ( المحمرة ) و ( الاحواز ) كانوا يعبدون الطريق الى القدس ورام الله دفاعا عن شرف بلادنا وأمتنا وسيادتنا .

وكما أعلن القائد انتصارنا في خطابه التاريخي العظيم ، فقد اعلن أمام العالم أجمع بأن العراق مستعد لايقاف القتال ( اذا التزم الجانب الآخر بهذا النداء المخلص على طريق اقرار حقوقنا المشروعة وان ( ما نطالب به هو ان تعترف الحكومة الايرانية اعترافا صريحا وقانونيا وفعليا بحقوق العراق التاريخية المشروعة في ارضه ومياهه وان تتمسك بسياسة حسن الجوار والتخلي عن اتجاهاتها العنصرية والعدوانية والتوسعية وعن محاولاتها الشريرة في التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة وان تعيد كل شبر اغتصبته من ارض الوطن وعليها ان تنظر الى حقوقها وحقوق العراقيين على مبدأ الاساس وأن تحترم القوانين والاعراف والمواثيق الدولية ) .

وتأكيدا من القائد على اهتمام العراق بقضية الجزر العربية الثلاث ، فقد نص في خطابه التاريخي على ذلك قائلا : ( كما اننا ندعو الحكومة الايرانية الى التخلي عن احتلالها للجزر العربية الثلاث في الخليج العربي ، ابو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، تلك الجزر التي احتلها الشاه بالقوة واستمرت الزمرة الحاكمة باحتلالها حتى يومنا هذا ) .

يشكل الخليج العربي منطقة ستراتيجية هامة على طول الساحل الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، حيث يبلغ طول الساحل العربي من شماله في ( الفاو ) حتى ( رأس مسندم ) ، الذي يطلق عليه الغربيون اسم ( بوابة الخليج ) على مضيق هرمز نحو ( ١٣٥٧ ) كيلو مترا ، بينما يبلغ طول الساحل الفارسي (٨٦٠) كيلو مترا ، أما عرض الخليج فأنه يتراوح بين (١٨٠) كيلو مترا و (٢٨٠) كيلو مترا وتبلغ مساحته السطحية (٢٥٠) الف كيلو متر مربع • اما اعمق نقطة فيه • فانها تبلغ حوالي (١٠٠) متر قرب جزيرة ( هرمز ) •

هذا وان السواحل الشرقية للخليج ضحلة تنحسر عنها المياه سنويا نظرا لترسبات الانهار التي تصب فيه • واهمها ( شط العرب ) ونهر ( قارون ) او ( كارون ) الذي كان العرب يطلقون عليه اسم ( دجيل الاحواز ) للتمييز بينه وبين نهر دجلة •

•• واذ يخوض عراقنا الحبيب معركة الامة العربية اليوم بقيادة الرئيس المناضل صدام حسين مع النظام الفارسي المجوسي وينتقل جيشنا البطل من نصر الى نصر مستعيدا الاراضي العراقية المغتصبة وشط العرب العزيز ، ثم يدخل في عمق الاراضي والمدن الايرانية مقتدرا ظافرا • تجد النظام الفارسى يفقد صوابه في محاولة لتهديد الامن العالمي وادخال المنطقة في حرب ساخنة ، فيعلن عن قيامه باغلاق ( مضيق هرمز ) مما يؤثر على مصادر الطاقة



للدول الكبرى التي ستهب لنجدته وانقاذه من الانهيار ، على ما يعتقد •

ان هذا الاجراء الذي يحاول النظام الفارسي تنفيذه يدفعنا الى التعريف بأهمية مضيق هرمز ، وأهمية المنطقة التي يقع فيها وهي منطقة ــ مسندم ــ •

ومنطقة ــ مسندم ــ هي الجزء المعزول في المنطقة الشمالية بسلطنة عمان ، حيث تفصلها ــ امارة الفجيرة ــ عن السلطنة ، فلا تتصل بالوطن الام الا عن طريق البحر أو طريق الجو ، حيث لا يوجد طريق بري بينهما •

وكنتيجة لهذه العزلة التي كانت تعيشها هذه المنطقة ، فقد ضاع الكثير من تاريخها وتاه في غبار الزمن ، لولا جهود بعض البعثات الاثارية التي بدأت أعمالها في عام ١٩٧٢ •

تمتاز منطقة ــ مسندم ــ بمركز ستراتيجي ممتاز وخطر على مدخل الخليج العربي عند مضيق ــ هرمز ــ حيث تمر فيه ناقلات النفط بما لا يقل عن مليوني طن من النفط الخام الايراني والعربي يوميا متجهة الى اوربا واليابان •

وتتكون منطقة ــ مسندم ــ من جبال وعرة ترتفع الى حوالي ــ ١٨٠٠ ــ متر ، ومن ساحل يضم الجبال الصخرية التي تكونت بنفس الطريقة التي تكونت بها جبال ــ زاجروس ــ على الساحل الفارسي •

ومن أهم المرتفعات الداخلية في هذه المنطقة _ جبال الحجر _ وهي سلسلة جبلية طويلة تبدأ من _ رأس مسندم _ وتمتد حول _ سهل الباطنة _ في سلطنة عمان ، على شكل قوس ، حتى تقترب من _ رأس الحد _ على البحر العربي في عمان •

وتنقسم هذه الجبال الى جبال _ الحجر الشرقية _ وجبال الحجر الغربية _ ، ومن أهم جبال _ الحجر _ هذه جبل _ فلوح _ الواقع بالقرب من _ رأس الحد _ وجبل _ فطلاح _ الذي يبلغ ارتفاعه _ ١٩٠٠ _ متر وجبـل _ الحآرم _ قرب رأس مسندم ويبلغ ارتفاعه _ ٢٠٥٧ _ مترا •

ان الاهمية الستراتيجية لهذه المنطقة تكمن في ان _ مضيق هرمز _ الذي يعتبر مفتاح الخليج العربي ، والذي لا يزيد عرضه على _ ٢٣ _ ميلا بحريا ، يقع في منطقة مسندم التي تبلغ مساحتها _ ٢٠٠٠ _ كيلو متر سريع ، بجبالها الجرداء التي تتجه نحو البحر بانحدار حاد يزيد على سبعة الاف قدم ، حيث الجزر العمانية المهمة، كجزيرة _ الغنم _ وجزيرة _ سلامة _ وغيرهما من الجزر التي تتحكم في الطرق الملاحية للخليج العربي ، هذا بالاضافة الى ما تقوم به أحدى الشركات الفرنسية في التنقيب عن النفط هناك •

••• وجزيرة _ الغنم _ العمانية ، جزيرة صغيرة صخرية تكاد تكون مهجورة ، ولربما سميت بهذا الاسم لان البحارة ، كما قيل كانوا يتركون اغنامهم ترعى فيها ، نظرا لوجود بعض المياه



العذبة والعشب والشجيرات ، علاوة على خلوها من أية حيوانات برية •

ويتراوح عرض هذه الجزيرة بين ٢ _ ٢ر٥ كيلومتر • ولا يفصلها عن الارض العمانية الا ممر مائي ضيق لا يتجاوز عرضه كيلومتر واحد •

أما جزيرة _ سلامة وبناتها _ ، كما يطلقون عليها هناك ، فانها تتكون من ثلاث جزر ، اولاها واكبرها سلامة _ وهي لاتعدو ان تكون صخرة كبيرة ينتصب فوقها _ فنار _ لارشاد السفن ، وبيوت لموظفي الارشاد الملاحي وعمال اللاسلكي من رجال البحرية العمانية ، أما _ بنات سلامة _ •• فهما صخرتان صغيرتان على مقربة من أمهما ، حيث تشكل المياه العميقة الخطرة بين جزيرتي _ سلامة _ و _ الغنم _ ، الممر الملاحي الوحيد الذي تعبره ناقلة نفط في كل _ ١٢ _ دقيقة والذي يبلغ عرضه _ ١٢ _ ميلا تقع تحت السيادة العمانية •

وفي هذا المجال نود أن نبين بأن هناك اتفاقية كانت قد عقدت بين سلطنة عمان ، وايران في شهر تموز سنة ١٩٧٤ بشأن الجرف القاري وتنظيم مرور ناقلات النفط والبواخر ويتضح من هذه الاتفاقية بأن التقسيم قد تم على أساس الخط المنصف للمياه (Median Line) من نقاط ارتكاز على سواحل الجزر العمانية والجزر الايرانية ، حيث اعتبرت جزيرة _ سلامة _ وبناتها نقاط الارتكاز على الساحل العماني وخليج عمان وهكذا فقد

اصبحت المياه الضحلة غير الصالحة للملاحة تحت السيادة الايرانية، بينما اصبحت المياه العميقة الصالحة للملاحة بما فيها جزر سلامة والغنم ، تابعة للسيادة العمانية •

هذا وتكمن أهمية مضيق هرمز في انه يشرف اشرافا كاملا على قوافل ناقلات النفط العراقي والكويتي والسعودي والقطري والبحريني ونفط دولة الامارات العربية بالاضافة الى النفط الايراني، الى اوروبا الغربية واليابان ، مما يبرر المخاوف من ان الخطة الايرانية تهدف الى احداث الضغوط اللازمة على الدول المستوردة للنفط كلما اشتدت حاجتها الى النفط العربي من أجل تحقيق الاحلام الفارسية في منطقة الخليج العربي •

ومن أجل ذلك فان أيران تتعمد اتباع سياسة ارهاب دول الخليج وبسط نفوذها المعنوي عليها ، حيث انعكست تلك السياسة على اوضاع الجاليات الفارسية في دول الخليج التي تمكن أفرادها، رغم الاستقلال الذي حصلت عليه دول الخليج ، من الاحتفاظ بالامتيازات الخاصة التي كانوا يتمتعون بها في ظل الحماية البريطانية ، لا بل ان بعض هذه الجاليات قد تمكن من توسيع قاعدة امتيازاته واقعيا في بعض دول الخليج بمساعدة بعض اصحاب النفوذ والجاه والمال من ابناء المنطقة وعملائهم مما لا يتسع المجال للافاضة فيه •



## العلاقات العراقية ـ الايرانية بعد ثورة ١٧ ـ ٣٠ تموز ١٩٦٨

لقد حدد السيد رئيس الجمهورية القائد صدام حسين في خطابه التاريخي يوم ١٧ـ٩ـ١٩٨٠ امام المجلس الوطني في جلسته الاستثنائية بأن هدف ايران بالغائها الانفرادي لمعاهدة عام ١٩٣٧ في ١٩ نيسان ١٩٦٩ يكمن في الهاء جيشنا في جبهات متعددة واسناد الموقف العسكري للزمرة العميلة • وكذلك ( •• في الحاق الهزيمة بجيشنا الباسل او جعله عاجزا عن مواجهة التمرد المشبوه عندما تنفد ذخيرته وتقل تجهيزاته •• وبذلك يمكن تنفيذ المؤامرة الامبريالية الصهيونية في تجزئة العراق واضعافه وانهاء دوره القومي ) •

واضاف سيادته قائلا : ( ولكي يوفر العراق الظروف الملائمة لمشاركة قواته في المعركة مع العدو الصهيوني ، اصدر مجلس قيادة الثورة في السابع من تشرين الاول عام ١٩٧٣ بيانا يؤكد فيه استعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية ) •

ان هذا البيان يتضمن في ثناياه استعداد العراق للنظر في حل مشكلة شط العرب اتباعا لنظرية التالوج التي تطالب ايران بتطبيقها على شط العرب ، والى التزام ايران بتطبيق المعاهدات المتعلقة بحل مشاكل الحدود البرية والانهار المشتركة بين البلدين •

ولكي نكون امينين في سردنا التأريخي ، بايجاز ، للاحداث التي سبقت اصدار هذا البيان ، نقول ، بانه بعد ان تسلم حزب

البعث العربي الاشتراكي مسؤولية الحكم في العراق بعد ثورة ١٧ ــ ٣٠ تموز ١٩٦٨ قام وفد عراقي برئاسة وزير الدفاع بزيارة رسمية الى طهران في شهر كانون الاول من العام ذاته ، كخطوة تمهيدية لتحسين العلاقات بين البلدين • وقد ردت ايران بزيارة مماثلة في السنة التالية حيث قام وفد ايراني بزيارة العراق لاجراء المفاوضات التي توقفت بأمر من الشاه اذ قطع الوفد الايراني تلك المفاوضات وعاد الى بلاده •

لقد اتسمت العلاقات العراقية ــ الايرانية في هذه الفترة وما قبلها بظاهرتين متعاكستين ، فمن جهة كان نظام الشاه في ايران قد اعد عدته ، بمساعدات كبيرة من الغرب ، وعلى الاخص من الولايات المتحدة الامريكية ، ليمارس دور الشرطي في المنطقة ، ومن الجهة الاخرى كان النظام الجديد في العراق يجاهد من اجل بناء مجتمع عراقي جديد وتثبيت الاستقلال الوطني وتدعيم الوحدة الوطنية والعمل من اجل تحقيق الوحدة العربية والمبادىء الاشتراكية •

وهكذا وجد النظام الايراني ان سياسته في بسط النفوذ والسيطرة على المنطقة تلقى معارضة شديدة من قبل حزب البعث العربي الاشتراكي كسلطة حاكمة في العراق تدعو للوحدة والحرية والاشتراكية ، مما يهدد مصالحها ومصالح الامبريالية والصهيونية العالمية •

واذن •• فلابد لايران من محاولة زعزعة الوضع في العراق •• فكانت البداية حملات اعلامية متنوعة الصور ، صعدت الى افتعال



ازمة سياسية صاحبتها سياسة متعمدة في التدخل في شؤون العراق الداخلية سواء عن طريق تصدير المؤامرات او دعم العصيان والتمرد •

لقد بدأ ( الشاه ) اولا بتركيز تجاوز ايران اقليميا على حدود العراق البرية ، فدفع بمخافره الحدودية الى داخل الاقليم العراقي وقام بشق الطرق بينها بصورة تدخل اراض عراقية شاسعة داخل ايران معززا كل ذلك بقوات عسكرية من اجل فرض تجاوزاته تلك بالقوة العسكرية ، ثم بدأ يطالب بتعديل الحدود في شط العرب خلافا للوضع القانوني للحدود السائدة عندئذ فلما لقي ذلك رفضا من جانب العراق ، عمد الشاه الى الغاء معاهدة الحدود لعام ١٩٣٧ الغاء انفراديا غير قانوني بتاريخ ١٩ نيسان ١٩٦٩ •

ومن اجل تكريس هذه المطاليب والتجاوزات الاقليمية غير المشروعة قام الشاه بممارسة الضغط العسكري المباشر وغير المباشر متجاوزا في ذلك الصيغ التقليدية التي اعتاد ممارستها سابقا لتحقيق مطامعه اعتقادا منه بان الوسائل العسكرية كفيلة بتحقيق اهدافه ومطامعه التوسعية ، وكان من ابرز مظاهر الضغط العسكري غير المباشر دعمه للجيب البارزاني الذي احتضنته امريكا وظهر تعاونه مع ( اسرائيل ) ومخابراتها ، كما ثبت ذلك في تصريح لرئيس وزرائها بتاريخ ٢٩ــ٩ــ١٩٨٠ نشر في جريدة ( نيويورك تايمس ) الصادرة في ذلك اليوم حيث اعلن بان ( دولته ) كانت تزود العميل البارزاني بالاسلحة والمعدات والخبراء ، كما كانت تقوم بتدريب المتمردين منذ عام ١٩٦٥ ولغاية عام ١٩٧٥ •

وقد بلغ الوضع العسكري في العراق حدا خطيرا عندما قام الشاه باشراك قواته العسكرية مرات عديدة في قتال مباشر ضد القوات العراقية في جبهات متعددة من اجل اسناد الجيب العميل، كما اوضح ذلك السيد وزير الخارجية العراقية في خطابه امام الجمعية العامة للامم المتحدة بتاريخ ٣–١٠–١٩٨٠ .

وبالرغم من البيان الذي اصدره مجلس قيادة الثورة في السابع من شهر تشرين الاول ١٩٧٣ الذي اشرنا اليه في صدر هذا المقال بأستعداد العراق لحل المشاكل مع ايران بالطرق السلمية نتيجة الظروف التي كانت تمر بها الامة العربية في ذلك العام، فقد استمرت التجاوزات والاعتداءات الايرانية على الحدود العراقية البرية وفي شط العرب . وانفجرت الازمة بعنف في اوائل شهر شباط ١٩٧٤ على شكل اصطدام مسلح بين الجيش الايراني بكافة صنوفه وبين قوات الحدود العراقية في منطقة ( بدره ) وما جاورها وذهب من جرائه عدد من الضحايا، كما قامت القوات الايرانية باسقاط طائرتين عراقيتين بالصواريخ الامريكية بينما كانتا تقومان بواجباتهما في الاجواء العراقية .

وتأزم الوضع بين البلدين مما اضطر العراق معه الى تقديم مذكرة الى الامين العام للامم المتحدة بتاريخ ١٢–٢–١٩٧٤ بطلب النظر في الاعتداءات الايرانية المستمرة على العراق وسيادته على اقليمه ومياهه في شط العرب .

وقد اتخذ مجلس الامن توصية طلب فيها الى الامين العام



للامم المتحدة تعيين ممثل شخصي له يتولى دراسة المشكلة في مواقعها وتقديم تقرير بذلك .

وفي اليوم الثالث من نيسان ١٩٧٤، وصل السفير المكسيكي ( ويكمان مونيوز ) الى بغداد ممثلا للامين العام للامم المتحدة واتصل بالمسؤولين في وزارة الخارجية العراقية الذين اطلعوه على تفصيلات المشكلة وعلى الخرائط التي تحدد مواقع النزاع، ثم قام بزيارة موقعية الى المناطق المتنازع عليها على الحدود وفي شط العرب .

وفي اليوم العاشر من نيسان ١٩٧٤ غادر المبعوث الدولي بغداد متجها الى طهران للاطلاع على وجهة النظر الايرانية حول النزاع موقعيا وعلى الخرائط التي قدمها الجانب الايراني حيث وجد ان تلك الخرائط تختلف عن الخرائط التي قدمها الجانب العراقي .

وفي زيارته الثانية لبغداد يوم ١٨ نيسان ١٩٧٤ عائدا من طهران اجتمع بالمسؤولين العراقيين الذين اخبروه بانهم يعتمدون على الخرائط التي رسمتها ( لجنة تحديد الحدود لعام ١٩١٤ ) وان اعمدة وثوايا الحدود قد أزيحت من اماكنها او تهدمت نتيجة للعوامل الطبيعية او لاساليب اخرى .

وقد قام الموفد الدولي بزيارة للسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة انذاك والذي اعلنه برغبة العراق في قيام علاقات ودية تقوم على اساس من المفاوضات التي تعتمد الاحترام

المتبادل لسيادة كل من البلدين ، كما تعتمد على مبادىء العدالة ، وان العراق سيلعب دوره في القيام بواجبه ، ولن يترك العبء كليا على عاتق مجلس الامن او الامم المتحدة •

وفي زيارته الثانية لطهران من ٢٠ — ٢٤ نيسان ١٩٧٤ قام مبعوث الامم المتحدة والوفد المرافق له بالاتصال بالمسؤولين الايرانيين وقابل شاه ايران الذي اخبره بان بلاده تحترم المعاهدات والهدنة المعقودة مع العراق وترغب في قيام علاقات طيبة معه على اساس من قيام البلدين بسحب قواتهما العسكرية من المناطق المتنازع عليها والدخول في مفاوضات ثنائية بدون شروط مسبقة • ( لم يكن الشاه صادقا في كلامه كما يتضح ذلك من الوقائع ـ الكاتب)•

وعلى اساس من هذه الزيارات والمحادثات ، عاد المبعوث الدولي للمرة الثالثة الى بغداد بتاريخ ٢٤ نيسان ١٩٧٤ وقابل وزير الخارجية العراقية الذي اعلن اليه رغبة الحكومة العراقية في وضع حد للنزاع مع ايران والدخول في مفاوضات ثنائية بدون اية شروط مسبقة من اجل وضع تسوية شاملة لجميع المنازعات والمشاكل القائمة مع ايران •

وبعد ان اتم الممثل الشخصي للامين العام للامم المتحدة زياراته لكل من العراق وايران ، غادر بغداد الى بيروت في يوم ٢٥ نيسان ١٩٧٤ ومنها الى نيويورك في الثالث من مايس ١٩٧٤ ، حيث قدم تقريره الى الامين العام في ١٦ مايس ١٩٧٤ واشفعه بالخرائط وبحقائق عن الاحداث الدامية التي وقعت على الحدود وبقناعته



الشخصية في صحة الخرائط والمعلومات التي قدمها الجانب العراقي •

كما بين في تقريره بأن الطرفين المعنيين قد اتفقا على النقاط الاتية :

١ — ان يلتزم كل من الطرفين بقرار ايقاف اطلاق النار الذي اتخذه مجلس الامن في السابع من اذار ١٩٧٤ •

٢ — ان يلتزم كل من الطرفين بسحب قواته العسكرية المتمركزة على طول الحدود ، بموجب تنظيم يتفق عليه الطرفان •

٣ — ان يلتزم كل من الطرفين بتهيئة جو مناسب للبدء في المفاوضات وذلك بالامتناع كليا عن القيام بأية اعمال عدوانية

٤ — ان يلتزم كل من الطرفين بالاستئناف المبكر ، وبدون اية شروط مسبقة ، لعلاقاتهما ، من اجل تحديد مكان ومستوى المفاوضات المباشرة من اجل تسوية جميع القضايا المتنازع عليها •

وبعد عرض التقرير المذكور على مجلس الامن ، اصدر قراره المرقم (٣٤٨) بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٧٤ متضمنا النقاط الاربع المشار اليها في اعلاه •

وقد اصدرت الحكومة العراقية قرارها في ٣٠ مايس ١٩٧٤ بقبول قرار مجلس الامن المذكور واعلنت استعدادها لتنفيذ جميع بنوده باخلاص •

ولقد استؤنفت المفاوضات بين الجانبين العراقي والايراني بناء على ما جاء في الفقرة الرابعة من قرار مجلس الامن المرقم — ٣٤٨ — الصادر في ٢٨ مايس ١٩٧٤ والذي اقرته الحكومتان العراقية والايرانية • وتم عقد اجتماع بينهما في استامبول حيث صدر البيان الصحفي الاتي بتاريخ ٣١—٨—١٩٧٤ •

« بناء على ما جاء في النقطة الرابعة من الاتفاق الثنائي بين العراق وايران ، بمساعدة السكرتير العام للامم المتحدة والتي انعكست في قرار مجلس الامن المرقم ٣٤٨ في ٢٨—٥—١٩٧٤ •

اجتمع وفدا العراق وايران في استامبول في الفترة ١٢ — ١٨ آب ١٩٧٤ لتبادل الاراء والتحضير لاجتماعات اخرى بين ممثلي الحكومتين لقد جرت المحادثات في جو من التفاهم المتبادل ووافق الطرفان على مجموعة نقاط تبحث في مرحلة مقبلة وعلى المستوى المناسب • »

وبتاريخ ١٦—١٠—١٩٧٤ ، صدر بيان صحفي في نيويورك حول لقاء وزيري خارجية العراق وايران هذا نصه :

— في ضوء ما تم الاتفاق عليه بين وفدي العراق وايران في استامبول في آب ١٩٧٤ ، فقد اجتمع وزير خارجية العراق وايران في نيويورك في تشرين الاول ١٩٧٤ واتفقا على استئناف مباحثاتهما في المستقبل القريب •





بالرغم من قرار مجلس الامن المرقم — ٣٤٨ — بتاريخ ٢٨ مايس ١٩٧٤ ، لم تنته القصة فصولا ، بل استمر شاه ايران في محاولته للتدخل في شؤون العراق الداخلية وفي فرض سيطرته المادية والمعنوية على منطقة الخليج العربي مستغلا احتلال ايران للجزر العربية الثلاث فيه ومحاولا اثارة النعرات المذهبية والعنصرية في العراق انطلاقا من سياسته التوسعية واستذكاره لامجاد المجوس الزرادشتيين ••!! وايمانا بقدرته على تغيير الاوضاع السياسية في العراق ونسف حكم حزب البعث العربي الاشتراكي المتمثل في ايمانه بأمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة وباهدافه في الوحدة والحرية والاشتراكية •

واذ يبدي العراق العربي استعداده للتضحية بسيادته عن جزء من اقليمه فداء لقضية العرب المركزية •• قضية فلسطين ، محققا في ذلك بعض الاطماع الفارسية في تطبيق نظرية — التالوك — على شط العرب واشراك ايران في ادارته ، يتضح المجال واسعا امام النظام السوري العميل في الطعن باخلاص قادة العراق ويصبح مؤتمر المحامين العرب الذي عقد في تونس عام ١٩٧٧ ميدانا للكر والفر في هذا المضمار حيث يسهم الوفد العراقي في ابراز وجهة النظر العراقية القومية بالنسبة لاتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ التي هيأت لها ظروف قاهرة كانت امتحانا للعراق ولحزبه القائد ، وذلك عندما اجتمع مؤتمر الدول المصدرة للنفط — اوبيك — في الجزائر

حيث توسط الوسطاء وعلى رأسهم المرحوم هواري بومدين للتقريب بين وجهتي النظر العراقية والفارسية .

ونجح الوساطة وتصافح الخصمان في الجلسة العلنية التي نقلتها شاشات التلفزيون ووكالات الانباء ، وبعقد اتفاق الجزائر في السادس من اذار عام ١٩٧٥ لانهاء الخلاف العراقي ـ الايراني بين البلدين حول قضيتين اساسيتين هما :

١ ـ انهاء المساعدة الايرانية للجيب البارزاني العميل .

٢ ـ تخطيط الحدود البرية في شرق العراق والنهرية في شط العرب بشكلها النهائي على اساس نظرية ـ التالوك ـ .

لقد كان التفسير المنطقي لهذا الاتفاق ، كما يقول الاستاذ رياض نجيب الريس في كتابه ـ ظفار ـ قصة الصراع السياسي والعسكري في الخليج العربي ـ انه يحقق ما يلي :

١ ـ وقف خطر الحرب بين ايران والعراق وصيانة الامن في المنطقة .

٢ ـ ازالة حالة التوتر والشكوك بين دول المنطقة وفتح افاق واسعة بينها ، وحل مشكلات كانت قائمة وهذا بالتالي يؤدي الى تلاحم عربي خليجي يجعل من عرب المنطقة قوة تلاحم وامن واستقرار كبيرة .

٣ ـ عودة العلاقات الطبيعية مع ايران ، الى جانب ما يشكل التلاحم العربي الخليجي من قوة مضاعفة .

٤ ـ اضمحلال احتمالات التدخل الامريكي في دول النفط او



تقصانها الى حد كبير ، حيث لم يعد في استطاعة الولايات المتحدة الامريكية استغلال الخلافات المحلية الخليجية .

٥ ـ ابقاء الموازين الدولية على ما هي عليه دون تغليب الكفة الامريكية على غيرها .

٦ ـ الابقاء على وحدة منظمة ـ الاوبيك ـ والحيلولة دون تفتتها .

لقد رحبت دول النفط في العالم المجتمعة في مؤتمر قمة الجزائر بلسان ممثليها بالاتفاق العراقي ـ الايراني ، كما ان دول النفط في امريكا اللاتينية اعلنت صراحة بان الاتفاق يعتبر انتصارا كبيرا لمنظمة ـ الاوبيك ـ . وتعزيزا لوحدتها التي كانت مهددة حيث ان تلك الوحدة ستخلق ، في حالة استمرارها ، وحدة عالمية تكون في خدمة مصالح العالم الثالث .

وهكذا وبموجب اتفاقية الجزائر حققت ايران مكسبا فوريا مباشرا طالما حلمت به وتم تشكيل لجنة مشتركة من الطرفين قامت بتثبيت الحدود على الارض وبناء الدعامات القديمة لعام ١٩١٣ وعددها ـ ١٢٦ ـ دعامة كما قامت ببناء ـ ٥٩٣ ـ دعامة جديدة على طول الحدود العراقية ـ الايرانية ، وشكلت لجنة ثانية مشتركة لادارة شؤون الملاحة في شط العرب تطبيقا لاتفاقية الجزائر والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها .

لقد قام الجانب الايراني بالافادة من الاتفاقية في حدود ما يحقق مصالحه في شط العرب .. اما بالنسبة للحدود البرية فانه

ظل يتلكأ في الالتزام بما جاء في الاتفاقية وفي بنود معاهدة القسطنطينية لعام ١٩١٣ وتنفيذها وبدأت المشاكل تتجدد في تفسير بنود المعاهدة حتى قامت ـ الحركة الخمينية ـ في ايران التي اعلنت عدم التزامها ببنود اتفاقية الجزائر ومحاولاتها في التدخل بشؤون العراق الداخلية محتضنة ابناء البارزاني الذين استقدمتهم من الولايات المتحدة الامريكية لدعمهم في حركة عصيان جديدة ضد وحدة التراب العراقي واثارة الفتن المذهبية والعنصرية واستمرار التجاوزات في اعمال سلب ونهب واعتداءات على المناطق الحدودية من قبل من تطلق عليهم ـ حرس الثورة ـ !.

وعلى الرغم من قيام العراق بتوجيه عشرات المذكرات الى ـ السلطة الخمينية ـ حيث بلغت الانتهاكات الحدودية في الفترة من حزيران الى ايلول ١٩٨٠ ، ـ ١٨٧ ـ انتهاكا واعتداء عسكريا، واطلاق قنابل غادرة في بغداد ضد الطلاب في جامعاتهم واصابة الكثيرين منهم ، علاوة على قيامها بأعمال خطيرة في قصف بعض المدن الحدودية العراقية بالمدافع بعيدة المدى .. بالرغم من كل هذا وذلك فأن العصابة الخمينية الحاقدة لم ترعو عن غيها مما اضطرت معه القوات العراقية الحدودية الى استعادة المناطق العراقية في ـ زين القوس ـ وغيرها الى ارض الوطن .

... وهكذا اصبحت الفرصة مواتية لاسترداد كرامة العراق ولاستعادة امجاد معركة القادسية حيث اعلن الرئيس البطل صدام حسين بلسان مجلس قيادة الثورة الغاء اتفاقية الجزائر بتاريخ ١٧ـ٩ـ١٩٨٠ وبدأ الجيش العراقي المقدم يخوض معركة النصر



بعون الله متوغلا في عمق الاراضي الايرانية .. ولما تنته القصة فصولا ، وما النصر الا من عند الله .

## الارتباط الحضاري بين العراق والخليج العربي

ان ارتباط تاريخ وحضارة الخليج العربي بالحضارات التي نمت وترعرعت في العراق القديم ، حقيقة واقعة لا يمكن الجدل بشأنها ، وقد تأكد للباحثين الآثاريين بأن الاحداث السياسية والحضارة العراقية القديمة قد امتدت متوغلة في الخليج العربي حتى وصلت بلاد عمان ، حيث كشفت الرقائم المسمارية في مكتبة ( آشور بانيبال ) والتي بلغ عددها (١٦) الف لوحة طينية ، عن الارتباط الحضاري والسياسي الذي كان يشمل المنطقة الممتدة من أقصى جنوب الخليج العربي حتى جبال طوروس في شمال العراق. كما ان المنطقة التي كان يطلق عليها اسم ( بلاد سومر ) والتي تمتد من جنوب ( بابل ) الى رأس الخليج العربي مشكلة بذلك امتدادا طبيعيا لمنخفض الخليج العربي كانت ولا تزال تتأثر طبيعيا ومناخيا بظاهرتي المد والجزر لمياه الخليج العربي حيث يبدو التشابه واضحا من الناحيتين البيئية والجغرافية بين المنطقة الجنوبية للعراق وبين الخليج العربي .

ولقد هيأت الاحوال الجغرافية والبيئية المشتركة لهذه المنطقة فرص الانتشار الانساني في المنطقة الشرقية لوطننا العربي الكبير حيث اوضحت الحفريات الآثارية عن حقائق تاريخية اثبتت بأن مناطق انتشار الكلدانيين الذين سكنوا في العراق الجنوبي قد

امتدت حتى ( ديلمون ) في الخليج العربي . ( ديلمون ) هذه هي منطقة البحرين وما جاورها ، كما بينا ذلك في مقال سابق ، وكما اوضحتها النصوص الآشورية القديمة منذ عهد (شلمانصر الثالث) في القرن التاسع قبل الميلاد ، حيث اطلق اسم ( بحر كلدو ) على الخليج العربي .

لقد استطاع سرجون ملك ( اكد ) الذي عاش بين سنتي ٢٣٧١ و ٢٣١١ قبل الميلاد ان يقيم امبراطورية مترامية الاطراف امتدت الى ( ديلمون ) وسجل في احدى لوحاته المسمارية خلاصة بمنجزاته في الميادين السياسي والعسكري في المنطقة خلال فترة حكمه حيث يقول ما معناه :

لقد اضطلعت بالملك اربعا واربعين سنة ، سست الشعب وقهرت الجبال الشاهقة بفؤوس قاطعة من البرونز . لقد تسلقت القمم العليا وعبرت القمم السفلى وطوّفت حول بلدان البحر ثلاث مرات واستولت يداي على ديلمون .

لقد كان الارتباط وثيقا ، كما يتضح من النصوص التاريخية، بين سكان العراق القدماء وابناء عمومتهم في الخليج العربي مما دفع التحرك الحضاري والتاريخي للعراق وللخليج في اتجاه موحد في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث تتشابه خصائص الاقليمين ، علاوة على ان التقاء البادية العربية بالاهوار الجنوبية العراقية وبمياه الخليج العربي ، أضفت مزيدا من الوحدة البيئية على تلك المناطق متمثلة بطرق مواصلات مائية جيدة



وبشواطيء تتميز بكثرة خلجانها وجزرها التي تعتبر ملاجيء امينة للسفن ووسائل النقل حيث تنتشر على امتداد الشاطيء الغربي للخليج بعض الجزر التي منها ( فيلكه ) في الكويت و ( تاروت ) المقابلة لساحل القطيف وجزر البحرين المشهورة بمياهها العذبة في داخل البحر وعلى شطآنه ، وبنباتاتها ونخيلها .

وفي هذا المجال ، لابد لنا من القول ، بأنه لم يكن للفرس أي دور يذكر في هذه المنطقة على الرغم من الغزو الفارسي للعراق في فترات العهد الاخميني (٥٣٩ – ٣٣١ قبل الميلاد) والعهد الفرثي ( ١٤٤ ق . م الى ٢٢٤ بعد الميلاد ) ، والعهد الساساني ( ٢٢٤ – ٥٣٧ م ) وذلك على العكس من الدور الذي لعبته القبائل العربية القديمة كالآراميين الذين انتشروا من شبه جزيرة العرب منذ القرن الرابع عشر قبل الميلاد ، في مناطق الخليج العربي ، كما انتشروا في مناطق بادية الشام وفي مدن العراق الجنوبية واتحدوا مع الكلدانيين. كما نجد ان ( المناذرة ) وهم من مجموعة قبائل ( تنوخ ) قد خرجوا من منطقة البحرين في القرون الميلادية الاولى واستقروا في اطراف نهر الفرات الغربية مما جعل اواصر القربى والعلاقات القبلية تستمر قوية بين سكان العراق الجنوبي وسكان الخليج العربي حتى يومنا هذا ، حيث التشابه في العادات والتقاليد واللهجة يقترب كل القرب، علاوة على العلاقات الاسرية والاقتصادية والتجارية والاجتماعية القائمة بينهم .

واذا ما اثبتت المواقع الاثرية المكتشفة قديما وحديثا ، عمق الارتباط التاريخي والعضوي والحضاري بين العراق ومنطقة

الساحل الغربي للخليج العربي ، فان الحقائق التاريخية والجغرافية تؤكد بأن الساحل الشرقي للخليج العربي يرتبط بالحضارة التي ترتبط بالساحل الغربي للخليج وبالعـــراق ، وتبعد به كليا عـــن التاريخ وعن الجغرافية الفارسية • ذلك ان الساحل الشرقي للخليج العربي تفصله عن ايران سلاسل جبلية شاهقة تتفرع من كتلة جبال ارمينيا حيث يتراوح ارتفاع الجبال القريبة من الساحل بين ثلاثـــة الاف الى ستة الاف قدم فوق سطح البحر ، وكل سلسلة تليها الى الشمال تزداد ارتفاعا الى ان تصل بالهضبة الايرانية الرئيسية على مسافة مائتي ميل تقريبا من الساحل حيث يبلغ متوسط الارتفاع فيها ( ٥٥٠٠ ) قدما في وقت تكتنفها سلاسل جبال ترتفع قممها الى ما يقرب من ثلاثة عشر الف قدم ، بينما يكون هذا الساحل متشابها مع الساحل الغربي من الناحية الجغرافية والتكوينية •

وكما لا يمكننا ان نغفل الخواص المناخية المتشابهة في ضفتي الخليج والمغايرة كليا لمناخ فارس ، فاننا لا يمكننا اغفال الاختلافات الجوهرية بين الشعبين العربي والفارسي ، كما لا يمكننا ان نغفل القول بأن أي موقع آثاري قديم يربط بين الفرس وسكان الخليج العربي لم يكتشف حتى الآن ليدلل على عمق العلاقة التاريخيـة والحضارية بين الفرس وبين ابناء الخليج العربي كما هو الحال في العشرات من المخلفات الاثرية ومراكز المدن القديمة في جزر الخليج العربي كجزيـــرة ( ام النار ) و ( هيلي ) التي اثبتت التحريـات الاثارية عمق ارتباطها بالحضارات العراقية القديمة ، حيث كـان النحاس يصدر من تلك المنطقة الى بلاد الرافدين ، سواء على الضفة



الغربية من ساحل الخليج العربي او على الضفة الشرقية منه ، حيث عبرت كثير من القبائل العربية الى الضفة الشرقية التي اطلق عليها اسم ( الاحواز ) فأحيت الارض واسست المشيخات والامارات • فقد أسس ( بنو أسد ) الذين نزلوا الاحواز في ايام الخليفة الطائع بالله العباسي بقيادة زعيمهم ( دبيس بن عفيف الاسدي ) امارتهم بعد سقوط الخلافة العباسية واخضعوا المنطقة لحكمهم واتخذوا مدينة ( الاحواز ) عاصمة لهم • كما اسس ( بنو لام ) و ( آل كثير ) و ( بنو كعب ) اماراتهم في مناطق عديدة هناك وخاصة ( بنو كعب ) الذين اسسوا اماراتهم في ( الدورق ) من ارض عربستان دامت عدة قرون ، وكذلك ( بنو كاسب ) وهم من كعب ايضا فقد أسسوا اماراتهم في مدينة المحمرة وانفردوا في الملاحـة في نهر كارون واستمر حكمهم قرابة قرن من الزمان •

ان لقبائل عربستان التي ترتبط بأصولها في العـراق وباقي اجزاء الوطن العربي ، قول مشهور يتناقله ابناؤها ويجهرون وهو ( ان الذي لا أصل له في عربستان •• ليس عربيا ) وهذا قول فيه من الصحة ، الشيء الكثير ، فاننا لو استعرضنا جميع قبائل العرب وافخاذها وبطونها ، لوجدنا انها تقطن هذه الديار منذ عهد سحيق بدأ قبل الفتوحات الاسلامية ومنذ انهيار سد مأرب واستمر حتى يومنا هذا •

مراجع البحث

١ ـ عمان ••• بين الامس واليوم ـ كتاب مخطوط للكاتب
٢ ـ الخليج العربي في ماضيه وحاضره ـ كتاب مطبوع للكاتب •

.. من موقع الاقتدار العسكري والروحي ، ابتداء من اليوم الرابع من شهر ايلول عام ١٩٨٠ ، وبعد ان حققت القوات المسلحة العراقية الباسلة ، سلسلة انتصاراتها الباهرة في ميدان المعركة مع العدو الفارسي ، بعون الله ، والحقت بنظامه العنصري هزائم كبيرة في كل الميادين ، العسكرية والسياسية ، أعلن السيد رئيس الجمهورية والقائد العام للقوات المسلحة المهيب الركن السيد صدام حسين في اليوم السابع عشر من الشهر ذاته والعام ذاته ، امام المجلس الوطني العراقي في جلسته الاستثنائية ، وامام الرأي العام العراقي والعربي والعالمي ، بأن العراق يطمح في اقامة علاقات حسن جوار مع الاقطار المجاورة ومنها ايران بالذات ، وان ليست لدى العراق اية اطماع في الاراضي الايرانية ، وان العراق لا ينوي شن الحرب على ايران او توسيع دائرة الصراع معها خارج نطاق الدفاع عن حقوق العراق وسيادته ، ثم يعلن سيادته في خطابه التاريخي يوم ٢٨ـ٩ـ١٩٨٠ استعداد العراق لوقف اطلاق النار والدخول في مفاوضات مع الجانب الايراني بصورة مباشرة او عن طريق طرف ثالث او بواسطة اية منظمة او هيئة دولية يحترمها العراق ويثق بها(**) .

---

(**) أنظر تفصيلات ذلك في كتابنا ( مشكلة شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ) الصادر عن وزارة الثقافة والاعلام العراقية في شهر اذار ١٩٨١ .



ولقد أشفع العراق اعلانه الرسمي هذا برسالة وجهها السيد رئيس الجمهورية الى الامين العام للامم المتحدة الدكتور كورت فالدهايم بتاريخ ٢٩ـ٩ـ١٩٨٠ يؤكد فيها هذا الاتجاه ، الا ان الطغمة الجاهلة المتسلطة على مقدرات الشعوب الايرانية لم تواجه هذه المبادرة العراقية الخيرة الا بالمزيد من الاصرار على اطماعها التوسعية في العراق وفي الاقطار العربية والخليجية على وجه الخصوص ، والا بالاستمرار في التدخل في الشؤون الداخلية واثارة النعرات الطائفية واعمال العنف ضد السكان الآمنين بالقاء القنابل والمتفجرات ، والاضرار بالامن والسلام في المنطقة وعدم الاكتراث بالرأي العام الدولي ، والا بخرق القوانين والالتزامات والاعراف الدولية والغاء المعاهدات القائمة وذلك باعلانها الصريح عن رفض قرار مجلس الامن رقم ( ٤٧٩ ) المتخذ في اجتماعه المنعقد بتاريخ ٢٨ـ٩ـ١٩٨٠ والقاضي بحث الطرفين على قبول أي عرض للتوسط أو المصالحة تتقدم به الوكالات الاقليمية أو الدولية لاتخاذ ترتيبات التفاوض بالوسائل السلمية حسب اتفاق البلدين المعنيين .

وبالرغم من هذه العنجهية الفارسية البغيضة والغطرسة المجوسية العريقة التي تنم عن عمق الحقد الفارسي للامة العربية التي هي ( معدن الاسلام ) ، كما تنم عن الجهل الفاضح الذي تتخبط فيه مراكز القوى المتعددة المتصارعة للاستئثار بالسلطة في ايران ، بالنسبة لقواعد التعامل الحضاري الدولي ، فقد أعلن الرئيس صدام حسين مجددا ، ومن خلال رئيس جمهورية باكستان الاسلامية اثناء انعقاد مؤتمر وزراء خارجية الدول الاسلامية الذي

عقد في نيويورك بتاريخ ١-١٠-١٩٨٠ عن استعداد العراق لايقاف اطلاق النار والدخول في مفاوضات مع الجانب الايراني من اجل تأكيد المحتوى الانساني والمشروع للحقوق العراقية والعربية .

... ويتجدد الرفض الفارسي الاحمق في كل المناسبات التي تلت ذلك ، سواء عن طريق المبادرات الخيرة التي قامت بها ( حركة دول عدم الانحياز ) — حيث زار رئيسها ( الكوبي ) كلا من بغداد وطهران مرات متعددة متلمسا السبل السلمية الكفيلة بايقاف نزيف الدم والدمار الذي حاق بايران بعد سيطرة الجيش العراقي المقدام على مدنها والتوغل في مئات الكيلومترات المربعة من عمق اراضيها بأقتدار وشجاعة وايمان بعدالة قضيته ، أو التي قامت بها منظمة الدول الاسلامية بعد انتهاء مؤتمر القمة الذي عقد في مكة المكرمة ، والذي انبثقت عنه ( لجنة المساعي الحميدة ) التي أعياها عناد الفرس واذهلها حماقتهم العنصرية الطائفية وجهلهم الفاضح بأساليب التعامل الدبلوماسي الدولي ، أو تلك المساعي التي قامت بها ( الامم المتحدة ) عن طريق المبعوث الشخصي ( السويدي ) للامين العام للمنظمة الدولية ، حيث زار طهران وبغداد عدة مرات ولمس مدى التقبل العراقي لمساعيه ومدى التعنت الفارسي . ولعل لجنة ( النوايا الحسنة ) الرباعية المنبثقة عن ( حركة عدم الانحياز ) والمكونة من وزراء خارجية كوبا والهند وزامبيا ورئيس الدائرة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية التي بدأت اجتماعاتها في جنيف يوم ٩-٣-١٩٨١ قد رسمت الخطوات الاولى لستراتيجية التفاوض بين العراق وايران لوقف النزاع .



واذا ما كانت مشاكل الحدود تحل عن طريق استخدام القوة العسكرية في بعض الاحيان ، فان هنالك قواعد وأسسا سلمية تعارفت عليها الامم المتمدنة لحل مشاكلها ، نقدمها درسا اوليا لحكام ايران لعلهم يفقهون .

ولقد جرى بيان تلك الوسائل بموجب ( اتفاقية لاهاى ) لسنة ١٩٠٧ ، ( ميثاق عصبة الامم ) لسنة ١٩١٩ ، وميثاق (لوكارنو) المنعقد عام ١٩٢٥ ، وميثاق ( التحكيم الدولي ) العام ١٩٢٨ وميثاق ( الامم المتحدة ) لسنة ١٩٤٥ ، علاوة على الكثير من المعاهدات والاتفاقات الدولية التي نصت على وجوب حل المنازعات بالطرق السلمية التي من اهمها ما يلي :

أولا — الوسائل القضائية .

ثانيا — الوسائل السياسية .

فبالنسبة للوسائل القضائية ، نجدها تتم عن طريق هيئة أو فرد من غير اطراف النزاع ، حيث يكون لتلك الهيئة او الفرد سلطة الفصل في النزاع على اساس من القانون الدولي والمعاهدات السابقة بعد الاطلاع على وجهة نظر الطرفين المتنازعين ، وبذلك تكون القرارات الصادرة من الهيئة أو الفرد ملزمة لاطراف النزاع بعد اتباع احدى الطريقتين الاتيتين :—

أ — طريقة التحكيم — وهي الوسيلة القضائية التي نصت عليها المادة (٣٧) من اتفاقية لاهاى المعقودة عام ١٩٠٧ بقولها ( ان

الغرض من التحكيم الدولي هو تسوية المنازعات بين الدول بواسطة القضاة الذين تختارهم وعلى اساس احترام القانون الدولي ) •

وعلى هذا فان قرار المحكمين يكون ( الزاميا ) اذا ما نص عليه في اتفاقية او معاهدة سابقة بين الاطراف ، كما يكون ( اختياريا ) ، اذا كان لاحقا لنشوء النزاع ونتيجة له • فاذا اقتصر التحكيم على أثارة مسائل معينة ، كالمنازعات التي تنشأ عن التفسير أو تطبيق معاهدة ، فهو شرط خاص ، اما اذا اشتمل على كافة المنازعات التي تقوم في المستقبل بين الدول المتعاقدة فهو شرط عام ، ( كما يوضح ذلك الدكتور محمد حافظ عام في كتابه ( مبادىء القانون الدولي العام ) •

هذا والاصل في القانون الدولي عدم جواز الزام دولة ما بفرض منازعاتها الدولية على التحكيم او التسوية القضائية بدون موافقتها وخلافا لارادتها • كما ان القرار الذي يصدر عن المحكمين بشأن تحديد الحدود ، الذي يعترف فيه لاخذ الاطراف ، او ينزع منه جزءا من اقليمه ، يعتبر مقررا للحق لا منشئا له •

وفي هذا الصدد نقول بأن التحكيم من حيث شكله ينقسم الى قسمين او نوعين هما :

١ ــ التحكيم الفردي ــ وبموجبه يتم الاحتكام الى رئيس دولة اجنبية او الى قاض او محام دولي مشهور •

٢ ــ التحكيم الجماعي ــ ويكون التحكيم بموجبه على نوعين هما :



أ ــ التحكيم عن طريق اللجان المختلطة التي يرأسها اجنبي •

ب ــ التحكيم عن طريق الاحتكام الى محكمة تحكيم ــ وهو تحكيم يعتبر طريقا وسطا بين التحكيم التقليدي والتحكيم القضائي ، حيث تتألف المحكمة التحكيمية من قضاة محايدين مشهورين •

٣ ــ محكمة التحكيم الدائمة منذ مؤتمر لاهاي عام ١٨٩٩ ــ وفي الحقيقة فان هذه المحكمة ليست محكمة متعارفا عليها ، كما انها ليست دائمة ، وانما هي مجرد قائمة باسماء اشخاص معينين سابقا للقيام بأعمال المحكمين ، حيث تختار الدول المتنازعة من بين افراد هذه القائمة من ترغب في الاحتكام اليهم • ولكل دولة من الدول الموقعة على ( اتفاقية لاهاى ) ان تعيّن ما لا يزيد على اربعة اشخاص من رعاياها المختصين وذلك لمدة ست سنوات قابلة للتجديد،وعندما ترغب دولتان في اللجوء الى التحكيم ، فان كلا منهما تختار اثنين من المحكمين ، وهؤلاء الاربعة يختارون العضو الخامس رئيسا لهم •

٤ ــ التحكيم عن طريق هيئة سياسية كمؤتمر السفراء ومجلس عصبة الامم • ويؤخذ على هذا التحكيم احتمال ما قد يكون للعوامل السياسية من تأثير في اصدار القرارات •

ب ــ طريق القضاء ــ وهو الطريقة الثانية من الوسائل

القضائية التي يتم حل المنازعات بموجبها ، ويتم ذلك بواسطة المحاكم الدولية واهمها ( محكمة العدل الدولية ) حاليا باعتبارها فرعا من فروع الامم المتحدة ومقرها في ( لاهاي ) ، حيث نصت المادة (٩٢) من ميثاق الامم المتحدة على اعتبارها الاداة القضائية للامم المتحدة .

وتتميز قرارات هذه المحكمة بصفة الالزام لطرفي النزاع حيث نصت المادة (٥٩) من نظامها الاساس على انه ( لا يكون للحكم قوة الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم ، وفي خصوص النزاع الذي فصل فيه ) . كما نصت المادة (٦٠) من النظام المذكور على ان ( يكون الحكم نهائيا وغير قابل للاستئناف ، وعند النزاع في معناه او في مدى مدلوله ، تقوم المحكمة بتفسيره بناء على طلب أي طرف من اطرافه ) .

**ثانيا ــ الوسائل السياسية** ــ اما بالنسبة للوسائل السياسية لفض المنازعات الدولية ، فاننا يمكن ان نجمل تلك الوسائل بمايأتي:

١ ــ المفاوضات الدبلوماسية بين الدولتين مباشرة ، ويطلق عليها تعبير (Negotiation) باللغة الانجليزية .

٢ ــ المساعي الحميدة ــ ويطلق عليها (Good Offices) وتقوم بها دولة او جهة ثالثة او اكثر بموافقة طرفي النزاع .

٣ ــ الوساطة ــ Midiation ، ويقوم بها طرف او أطراف ثالثة بموافقة طرفي النزاع . والفرق بين ( الوساطة ) وبين ( المساعي الحميدة ) هو فرق في الدرجة يتعلق بالدور الذي



تقوم به الدولة الثالثة ، اما من حيث الشكل فان الوساطة قد تكون فردية تقوم بها دولة ثالثة او قد تكون جماعية تقوم بها عدة دول او جهات .

٤ ــ التحقيق ــ (Inquiry) ، ويتم عن طريق تعيين لجنة دولية بموافقة الدولتين المتنازعتين في القضايا التي لا تمس شرف الدولة ومصالحها الحيوية . وتكون مهمة هذه اللجنة فحص وقائع النزاع وتقديم تقريرها ، وتتكون من عضوين من كل دولة متنازعة ينتخبون العضو الخامس من دولة اخرى ، ولا يكون لتقرير اللجنة صفة الالزام وانما يترك لطرفي النزاع كامل الحرية لاستخلاص ما يريانه مناسبا من واقع التقرير.

٥ ــ التوفيق (Conciliation) ــ ويكون عمل لجان التوفيق تحري الحقائق (Facts Finding) واعداد التقرير وتقديم المقترحات التي تعتبر توصيات غير ملزمة .

وبعد .. فهذا هو الدرس الاولي المجاني الذي آثرنا القاءه على الحكام الفرس كي يتعلموا أوليات التعامل الدولي على المستوى الحضاري ولكي يتفهموا معنى النداء العراقي الشريف لفض النزاع ضمن مفاهيم القانون الدولي والحق وعدم اطالة الحرب دون مبرر او اكتراث بمصالح الشعوب الايرانية او السلام الدولي .

وازاء هذا التعنت الفارسي الحاقد فقد طور العراق موقفه العسكري والسياسي عندما اعلن الرئيس القائد صدام حسين عند

توديعه لدفعة جديدة من مقاتلي الجيش الشعبي في طريقهـا لاداء واجبها القومي يوم ١٤ـ٣ـ١٩٨١ مؤكدا الحقوق العراقية المضافة كلما طال امد الحرب جراء السياسة الفارسية الهوجـاء في رفض الحلول السلمية ، وقد جاوزت الحرب التي فرضتها ايران عـلى العراق واطلقت رصاصتها الاولى منتصف شهرها السابع ، قائـلا بأن فرصة حكام طهران ( قد اصبحت على الحافة ، قبل ان يتقدم الجيش العراقي الى الامام لاضافة مدن واراض ايرانية جديدة ) ، ثم طلب الى شعبنا العربي في عربستان ( التهيؤ لممارسة حقوقـه الوطنية والقومية المشروعة على أراضيه كشعب له خصائصه المعروفة في التاريخ وفي التكوين القومي والوطني الحاضر ) •

ان هذا الموقف الجديد ، العسكري والسياسي ، الذي تتخذه القيادة السياسية في العراق ، برغـم حرص العراق على السلام والدعوة له ، وبرغم واصرار النظام الفارسي على استمرار الحرب ورفضه لنداءات السلام ، انما ينطلق من موقف من يملك جميع عناصر القوة المادية والمعنوية بعون الله ، ويعرف جيدا معاني ما يعلن ، حيث يخوض العراق حربه الشريفة •• حرب العزة والكرامة •• حرب الامة العربية ، وان كره ذلك بعض من يحمل ( الجنسية العربية ) من الخونة والمارقين•

هي حربنا •• هي عزنا     هي أمسنا نرجو قيامه



## الملحـــق رقـــم ( ١ )

## اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام ١٩٧٥

اثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول الاعضاء في منظمة الاوبك في عاصمة الجزائر وبمبادرة الرئيس هواري بومدين تقابل مرتـين صاحب الجلالة شاه ايران والسيد صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة واجريا محادثات مطولة حول العلاقات بين العـراق وايران • وقد اتسمت هذه المحادثات التي جرت بحضور الرئيس هواري بومدين بديع الصراحة الكاملة وبارادة مخلصة من الطرفين للوصول الى حل نهائي دائم لجميع المشاكل القائمة بين بلديهمـا وتطبيقا لمبادىء سلامة التراب وحرمة الحدود وعـدم التدخـل بالشؤون الداخلية •

قرر الطرفان الساميان المتعاقدان :

اولا : تخطيط نهائي لحدودهما البريـة بناء على بروتوكول القسطنطينية لسنة ١٩١٣ ومحاضر لجنة تحديـد الحدود لسـنة ١٩١٤ •

ثانيا : تحديد حدودهم النهرية حسب خط تالوك •

ثالثا : بناء على هذا سيعيد الطرفان الامن والثقة المتبادلـة على طول حدودهما المشتركة ويلتزمان من ثم على اجراء رقابـة

مشددة فعالة على حدودهما المشتركة وذلك من اجل وضع حد نهائي لكل التسللات ذات الطابع التخريبي من حيث اتت ٠

رابعا : كما اتفق الطرفان على اعتبار هذه الترتيبات المشار اليها اعلاه كعناصر لا تتجزأ لحل شامل وبالتالي فأن أي مساس باحدى مقوماتها يتنافى بطبيعة الحال مع روح اتفاق الجزائر وسيبقى الطرفان على اتصال دائم مع الرئيس هواري بومدين الذي سيقدم عند الحاجة معونة الجزائر الاخوية من اجل تطبيق هذه القرارات ٠

وقد قرر الطرفان اعادة الروابط التقليدية لحسن الجوار والصداقة وذلك على الخصوص بازالة جميع العوامل السلبية لعلاقاتهما وبواسطة تبادل وجهات النظر بشكل مستمر حول المسائل ذات المصلحة المشتركة وتنمية التعاون المتبادل ٠

ويعلن الطرفان رسميا ان المنطقة يجب ان تكون في مأمن من أي تدخل خارجي ٠

وسيجتمع وزراء الخارجية من العراق وايران بحضور وزير خارجية الجزائر بتاريخ ١٥ اذار ١٩٧٥ في طهران وذلك لوضع ترتيبات عمل اللجنة المختلطة العراقية الايرانية التي اسست من اجل تطبيق القرارات المتخذة في اتفاق مشترك والمنصوص عليها اعلاه وطبقا لرغبة الطرفين ستدعى الجزائر الى اجتماعات اللجنة المختلطة الايرانية ـ العراقية وتحدد اللجنة المختلطة جدول اعمالها وطريقة عملها والاجتماع اذا اقتضى الحال بالتناوب في بغداد وطهران ٠



وقد قبل صاحب الجلالة شاه ايران بكل سرور الدعوة التي وجهها اليه سيادة الرئيس احمد حسن البكر للقيام بزيارة رسمية الى العراق علما انه سيحدد تاريخ هذه الزيارة في اتفاق مشترك ٠

ومن جهة اخرى قبل السيد صدام حسين القيام بزيارة رسمية الى ايران في تاريخ يحدده الطرفان ٠

وقد آلى صاحب الجلالة الشاهنشاه والسيد صدام حسين الا ان يعبرا بصفة خاصة عن امتنانهما الحار للرئيس بومدين الذي عمل بدافع من العواطف الاخوية وروح النزاهة على اقامة اتصال مباشر بين قادة الدولتين الساميتين وساهم بالتالي في بعث عهد جديد للعلاقة بين العراق وايران وذلك تحقيقا للمصلحة العليا لمستقبل المنطقة المعنية ٠

## الملحق رقم ( ٢ )

## قرار مجلس قيادة الثورة بالغاء اتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ مع ايران

قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار اتفاقية السادس من آذار عام ١٩٧٥ بين العراق وايران ملغاة من جانبنا كذلك .

كما نص قرار المجلس الذي تلاه السيد طارق حمد العبدالله أمين السر العام لمجلس قيادة الثورة من تلفزيون بغداد مساء أمس على الغاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ حول تصديق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الايرانية وفيما يلي نص القرار :

استنادا الى احكام الفقرة ( ١ ) من المادة الثانية والاربعين من الدستور المؤقت وبالنظر لاخلال الحكومة الايرانية باتفاقية ٦ آذار ١٩٧٥ والبروتوكولات الملحقة بها نصا وروحا وذلك من خلال عدم احترامها لعلاقات حسن الجوار وتدخلها السافر والمتعمد في شؤون العراق الداخلية وامتناعها عن اعادة الاراضي العراقية المغتصبة والتي جرى الاتفاق على اعادتها الى السيادة العراقية الكاملة بموجب الاتفاقية المذكورة الامر الذي يدل على ان الجانب الايراني يعتبر اتفاقية آذار عام ١٩٧٥ في حكم المنتهية لذلك فقد قرر مجلس قيادة الثورة بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٧ـ٩ـ١٩٨٠ اعتبار تلك الاتفاقية



ملغاة واعادة السيادة الكاملة من الناحية القانونية والفعلية على شط العرب والتصرف وفقا لذلك وعلى هذا الاساس . فقد قرر مجلس قيادة الثورة ما يلي :

١ ـ الغاء القانون رقم ٦٩ لسنة ١٩٧٦ حول تصديق معاهدة الحدود الدولية وحسن الجوار المعقودة بين حكومة الجمهورية العراقية والحكومة الايرانية والبروتوكولات الثلاثة الملحقة بها مع ملحقاتها الموقع عليها في بغداد بتاريخ ١٣ حزيران ١٩٧٥ والاتفاقات الاربعة اللاحقة لها مع ملحقاتها الموقع عليها في بغداد بتاريخ ٢٦ كانون الاول ١٩٧٥ مع الرسائل المتبادلة والمحاضر المشتركة .

٢ ـ ينفذ هذا القرار من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية ويتولى الوزراء المختصون تنفيذه .

صدام حسين

رئيس مجلس قيادة الثورة

## الملحق رقم ( ٣ )

## معاهدة الحدود بين مملكة العراق وامبراطورية ايران سنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحق بهـا

صاحب الجلالة ملك العراق

من جهة

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

من جهة اخرى

بناء على رغبتهما في توثيق عرى الصداقة الاخوية وحسن التفاهم بين الدولتين وبغية وضع حد بصورة نهائية لقضية الحدود بين دولتيهما قد قررا عقد هذه المعاهدة وعينا عنهما مندوبين مفوضين لهذا الغرض :ـ

صاحب الجلالة ملك العراق :

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير خارجية الدولة العراقية الملكيـة .

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران :

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير خارجية الدولة الايرانية الامبراطوريـة .



الذين بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي ( ١٦٠ ) ـ

المادة الاولى ـ يوافق الفريقان الساميان المتعاقدان على اعتبار الوثائق التالية باستثناء التعديل الوارد في المادة الثانية من هذه المعاهدة وثائق مشروعة وعلى انهما ملزمان بمراعاتها :

(أ) « البروتوكول المتعلق بتحديد الحدود التركية الايرانية والموقع عليه في الاستانة بتاريخ ٤ تشرين الثاني ١٩١٣» .

(ب) « محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ » .

ونظرا الى احكام هذه المادة وما عدا ما هو وارد في المادة التالية يكون خط الحدود بين الدولتين عين الخط الذي تم تعيينه وتخطيطه من قبل اللجنة المذكورة اعلاه .

المادة الثانية ـ ان خط الحدود عند ملتقاه بمنتهى النقطة الكائنة في جزيرة شطيط ( في الدرجة ٣٠ والدقيقة ١٧ والثانية ٢٥ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٩ والثانية ٣٨ من الطول الشرقي على وجه التقريب يعود فيتصل على خط ممتد عموديا من خط انخفاض المياه بتالوك شط العرب ويتبعه حتى نقطة كائنة امام الاسكلة الحالية رقم ١ في عبادان ( في الدرجة ٣٠ والدقيقة ٢٠ والثانية ٨ر٤ من العرض الشمالي والدرجة ٤٨ والدقيقة ١٦ والثانية ١٣ من الطول الشرقي على وجه التقريب ) .

ومن هذه النقطة يعود خط الحدود فيسير مع مستوى المياه المنخفضة متبعا تخطيط الحدود الموصوف في محاضر جلسات السنة ١٩١٤.

المادة الثالثة — يقوم الفريقان الساميان المتعاقدان توا بعد التوقيع على هذه المعاهدة بتاليف لجنة لاجل نصب دعائم الحدود التي كانت قد عينت اماكنها اللجنة المذكورة في الفقرة (ب) من المادة الاولى من المعاهدة وتعيين دعائم جديدة مما ترى فائدة في نصبه .

وتعيين تشكيلات اللجنة ومنهاج اعمالها بترتيب خاص يجري بين الفريقين الساميين المتعاقدين .

المادة الرابعة — تطبق الاحكام التالية على شط العرب ابتداء من النقطة التي تنزل فيها الحدود البرية بين الدولتين الى النهر المذكور حتى عرض البحر :—

(أ) يبقى شط العرب مفتوحا بالمساواة للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان وتكون جميع العوائد المجباة من قبيل اجور للخدمات المؤداة وتخصص فقط لتسديد — بصورة عادلة — كلفة صيانة او تحسين طريق الملاحة ومدخل شط العرب من جهة البحر ولتدارك النفقات المتكبدة لصالح الملاحة . وتقدر العوائد المذكورة على اساس الحمولة الرسمية للسفن او مقدار انغطاسها او على كليهما معا .

(ب) يكون شط العرب مفتوحا لمرور السفن الحربية والسفن الاخرى المستخدمة في مصالح حكومية غير تجارية والعائدة للفريقين الساميين المتعاقدين .

(ج) ان هذه الحالة أي اتباع خط الحدود في شط العرب مرة



المياه المنخفضة وتارة التالوك او وسط المياه مما لا يؤثر على حق استفادة الطرفين المتعاقدين بوجه ما في الشط كله .

المادة الخامسة — لما كان للفريقين الساميين المتعاقدين مصلحة مشتركة في الملاحة في شط العرب كما هو معترف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة فانهما يتعهدان بعقد اتفاقية بشأن صيانة وتحسين طريق الملاحة وبشأن اعمال الحفر ودلالة السفن واستيفاء الاجور والعوائد والتدابير الصحية والتدابير اللازمة الاخرى في سبيل منع التهريب وكذلك بشأن كافة الامور المتعلقة بالملاحة في شط العرب كما هو معروف في المادة الرابعة من هذه المعاهدة .

المادة السادسة — تبرم هذه المعاهدة ويتم تبادل وثائق الابرام في بغداد باسرع ما يمكن وتصبح نافذة من تاريخ تبادل الوثائق المذكورة .

واقرارا بما تقدم فقد وقع المندوبان المفوضان المذكوران اعلاه على هذه المعاهدة .

كتب في طهران باللغات العربية والفارسية والافرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

في ٤ تموز ١٩٣٧ .        التوقيع : ناجي الاصيل
سميعي

## بروتوكول

ان الفريقين الساميين المتعاقدين حين قيامهما بالتوقيع على معاهدة الحدود بين العراق وايران متفقان على ما يلي :ـ

١ ـ لاجل تثبيت المقاييس الجغرافية المذكورة على وجه التقريب في المادة الثانية من المعاهدة الانفة الذكر بصورة نهائية تؤلف لجنة خاصة من خبراء يعين كل من الفريقين الساميين المتعاقدين عددا متساويا منهم وتقوم اللجنة المشار اليها بتثبيت المقاييس المذكورة ضمن الحدود المعينة في تلك المادة وتدون نتائج التثبيت بمحضر يكون بعد ان يوقع عليه اعضاء اللجنة المشار اليها جزءا لا يتجزأ من المعاهدة •

٢ ـ يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعقد الاتفاقية المنصوص عليها في المادة الخامسة من المعاهدة في بحر سنة واحدة من تاريخ تنفيذ المعاهدة •

فاذا لم يكن في الامكان عقد هذه الاتفاقية في خلال السنة وذلك بالرغم عن الجهود المبذولة من قبلهما يجوز عندئذ تمديد المدة المذكورة باتفاق مشترك بين الفريقين الساميين المتعاقدين •

توافق الحكومة الايرانية الامبراطورية على انه في خلال مدة



السنة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من هذه المادة وفي خلال تمديد هذه المدة ـ في حالة ما اذا جرى التمديد المذكور ـ تأخذ حكومة العراق على عاتقها وفق الاسس الحالية المرعية امر القيام بكافة الامور التي ستعالجها الاتفاقية المذكورة • وتقوم الحكومة العراقية باطلاع الحكومة الايرانية الامبراطورية مرة كل ستة اشهر على الاعمال المنجزة والعوائد المجباة والنفقات المتكبدة وعلى جميع التدابير الاخرى المتخذة •

٣ ـ ان الاجازة التي يمنحها احد الفريقين الساميين المتعاقدين لاحدى السفن الحربية او لاحدى السفن الاخرى الحكومية غير المستخدمة في مقاصد تجارية العائدة لدولة ثالثة لاجل الدخول في احدى الموانىء العائدة الى ذلك الفريق السامي المتعاقد والواقعة في شط العرب تعتبر اجازة منحت من قبل الفريق السامي المتعاقد الاخر وذلك لكي تتمكن السفينة المذكورة من استعمال المياه العائدة له في شط العرب عند مرورها منه •

مع ذلك عندما يمنح احد الفريقين الساميين المتعاقدين اجازة من هذا القبيل عليه ان يخبر بذلك الفريق السامي الاخر فورا •

٤ ـ مع الاحتفاظ بما لايران من حقوق في شط العرب فمن المفهوم انه ليس في المعاهدة المبحوث عنها ما يخل بحقوق العراق وواجباته وفق التعهدات التي قطعها للحكومة البريطانية فيما يخص شط العرب عملا بالمادة الرابعة من المعاهدة المؤرخة في ٣٠ حزيران سنة ١٩٣٠ وبالفقرة السابعة من ملحقها الموقع عليه بنفس التاريخ •

٥ ـ يبرم هذا البروتوكول في نفس الوقت الذي تبرم فيه معاهدة الحدود وتكون ملحقا بها وجزءا لا يتجزأ منها ويدخل في حيز التنفيذ مع المعاهدة في وقت واحد .

كتب هذا البروتوكول باللغات العربية والفارسية والفرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الفرنسي هو النص المعول عليه .

كتب في طهران بنسختين في اليوم الرابع من شهر تموز سنة الف وتسعماية وسبع وثلاثين ميلادية .

ناجي الاصيل

سميعي



## الملحق رقم ( ٤ )

## الاتفاق الخاص بتنظيم اعمال لجنة تحديد الحدود العراقية ـ الايرانية عام ١٩٣٧

بغية تنفيذ احكام المادة الثالثة من معاهدة الحدود المنعقدة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ بين المملكة العراقية والامبراطورية الايرانية واحكام المادة الاولى من البروتوكول الملحق بالمعاهدة المذكورة والموقع عليه في نفس التاريخ فقد اتفق ممثلا الدولتين المتعاقدتين المفوضين حسب الاصول على ما يأتي :ـ

### المادة الاولى

(١) تؤلف لجنة لوضع دعائم الحدود قوامها ممثل اول وممثل ثان تعينهما كل من الحكومتين يقوم الممثل الثاني مقام الممثل الاول عند تغيبه وتناط به وظائفه ويتمتع بجميع حقوقه وامتيازاته .

(٢) عند حدوث اختلاف بين الممثلين ولم يتوصلا الى حله فعندئذ يحيلا الاختلاف الى حكومتيهما لايجاد حل له بالطرق الدبلوماسية .

(٣) يترأس الممثلان جلسات اللجنة بالتناوب .

(٤) تدون محاضر جلسات اللجنة باللغات العربية والايرانيـة والافرنسية وعند وجود اختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه •

(٥) يعين كل من الممثلين عدد من يحضر معه من المساعدين في كل جلسة من جلسات اللجنة •

## المادة الثانية

تناط باللجنة الاعمال الاتية :ـ

(آ) تعيين الحدود العراقية الايرانية عملا بالمعاهدة المنعقدة في ٤ تموز سنة ١٩٣٧ وذلك بانشاء دعائم حدود في المواقع المعينة من قبل لجنة التحديد لسنة ١٩١٤ والمذكورة في المادة الاولى (ب) من معاهدة الحدود المشار اليها • وكذلك انشاء دعائم حدود اضافية كما هو مبين ادناه وتعيين الاحداثيات الجغرافية بالضبط لدعائم الحدود الجديدة والقديمة •

(ب) ان تعين بصورة نهائية ( الاحداثيات الجغرافية ) التي كانت قد عينت بصورة تقريبية في المادة الثانية من معاهدة الحدود المذكورة وذلك وفق الطريقة المذكورة فيما يلي :ـ

(ج) ان تهيىء خارطة جديدة لكل الحدود كما نص عليه في المادة التاسعة من هذا الاتفاق يبين فيها خط الحدود الذي اشرته لجنة تحديد الحدود في سنة ١٩١٤ وكذلك تبين فيها كـل الدعائم والعواميد التي تشيدها اللجنة •



## المادة الثالثة

تعين كل حكومة السكرتيرين والخبراء لمساعدة الممثلين على ان يكون من جملتهم اثنان على الاقل من الاخصائيين باعمـال التثليث •

تجتمع اللجنة عندما تدعو الحاجة الى الاجتماع على ان يكون ذلك مرة في الاسبوع على الاقل ويكون الغرض من الاجتمـاع تدوين نتائج الاعمال التي انجزت في المحضر وتعيين المنهاج الواجب اتباعه ويوقع المحضر من قبل ممثلي الفريقين المتعاقدين •

## المادة الخامسة

تتخذ اللجنة اساسا لاعمالها :

(١) أ ـ محاضر جلسات لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ بما في تلك المحاضر جدول وصف خط الحدود ومواقـع الحدود والخرائط الاصلية ( الايداتيك ) والخرائط الاضافية المستعملة والموقعة من قبل اللجنة المذكورة •

ب ـ المادة الثانية من معاهدة الحدود المنعقدة في ٤ تـموز سـنة ١٩٣٧ •

(٢) تزود كل حكومة ممثلها الاول بنسخ من الوثائق المذكورة اعلاه وتقابل مع النسخ التي يحملها الممثل الاخر للتأكد من مطابقتها وذلك قبل شروع اللجنة باعمالها •

## المادة السادسة

يعين باتفاق الحكومتين موعد أول اجتماع تعقده اللجنة ومحله .

## المادة السابعة

(١) على اللجنة ان تشيد دعائم الحدود الجديدة في المواقع التي ثبتتها لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ وذلك بعد تعيينها على وجه التحقيق .

(٢) وتشيد اللجنة ايضا على خط الحدود دعائم اضافية على مسافات متقاربة بحيث تسهل رؤية كل دعامة من الدعامة التالية لها بالعين المجردة وذلك بين الدعامات التي عينت اماكنها لجنة تحديد الحدود لسنة ١٩١٤ . على ان اللجنة غير ملزمة بتشييد الدعائم اذا كان خط الحدود خطا طبيعيا دائما سهل التعيين او اذا كانت طبيعة الارض لا تساعد على تشييد دعائم او في ظروف استثنائية . انما على اللجنة في هذه الاحوال ان تجتهد لاقامة دعائم متقاربة بصورة تكفل تعيين الحدود . واضافة الى ذلك ففي حالات استثنائية تحول دون اقامة الدعائم على خط الحدود نفسه او حيث تمس الضرورة الى تعيين الحدود بصورة واضحة دائمة تشيد اللجنة دعائم اضافية محاذية لخط الحدود بصورة تكفل الاسترشاد بهذه الدعائم لتعيين خط الحدود الحقيقي .

(٣) تقوم اللجنة باعمال لجنة الخبراء المنصوص عليها في المادة الاولى من البروتوكول الملحق بمعاهدة الحدود المؤرخة في



٤ تموز ١٩٣٧ وتعين بصورة نهائية الاحداثيات الجغرافية المبحوث عنها في تلك المادة وفق الطريقة الوارد ذكرها في المادة التاسعة في هذا الاتفاق المتعلقة بتعيين الاحداثيات الجغرافية لدعائم الحدود .

## المادة الثامنة

(١) تكون الدعائم وفق احد الشكلين الاتيين :ـ

الشكل الاول ـ عمود من حديد ذي قياس ٣×٥ أنج وطول ١١ قدما يكون باللونين الاسود والابيض ويثبت بمنتهى رأسه بصورة موازية لخط الحدود قرص مستدير من الحديد قطره قدم واحد يبصم عليه رقم الدعامة بصما ناتئا وبلون القرص باللون الاسود واللون الابيض .

الشكل الثاني ـ من الحجر ( المنحوت ان امكن ) يبنى بالجص او السمنت على اساس ملائم على ان يدخل في هذه الدعامة بصورة عامودية قضيب من الحديد ويكون ارتفاع الدعامة مترا ونصف متر وقطر قاعدتها مترا واحدا ويبصم على طرفها باتجاه زاوية قائمة من خط الحدود رقمها وذلك على صفحة من السمنت قطرها قدم واحد .

(٢) تفضل الدعائم من الشكل الاول على الدعائم من الشكل الثاني .

(٣) ترقم الدعائم بارقام متسلسلة ابتداء من الدعامة الاولى التي تثبتها اللجنة .

(٤) اما اذا كانت طبيعة الارض او ظروف اخرى في بعض المواقع تحول دون تشييد دعائم من احد الشكلين الاول والثاني فحينئذ تختار اللجنة شكلا اخر من اشكال الدعامات الملائمة للمواقع المذكورة •

## المادة التاسعة

(١) تكون الخريطة الجديدة للحدود المنصوص عليها في المادة الثانية (ج) اعلاه ذات مقياس ١ — ٥٠٠٠٠ ومحتوية على مسح طبوغرافي لمنطقة مساحتها (٥) كيلومترات على الاقل من كل جهة من جهتي خط الحدود • وللجنة اذا وجدت ضرورة ان تنظم خرائط مفصلة اكثر وذات مقياس اوسع لبعض اقسام الحدود وتربط هذه الخرائط بهامش صفحات الخريطة الانفة الذكر •

(٢) بناء على وجود تثليث لطول الجهة العراقية من الحدود يستند الى اهليلجية كلارك لسنة ١٨٨٠ فان تثليث المسح الطبوغرافي المار ذكره يبنى على هذا التثليث •

(٣) تضع الحكومتان تحت تصرف اللجنة باسرع ما يمكن عددا كافيا من الخبراء الطبوغرافيين •

(٤) تعين الاحداثيات الجغرافية لدعائم الحدود بواسطة تثبيت المسح الطبوغرافي المذكور اعلاه •

(٥) يوقع كل من الممثلين النسخ الاصلية من صفحات المسح الطبوغرافي المذكور •



(٦) تطبع الخريطة الجديدة باللغة الافرنسية وذلك باتفاق الحكومتين ووقع الممثلان على نسختين من الخريطة المطبوعة وتزود كل من الحكومتين بنسخة منهما ولكل حكومة ان تطبع هذه الخريطة بلغتها الرسمية •

## المادة العاشرة

تستحضر اللجنة كراسة لنقاط الارشاد ( كارتة دورة باراج ) تحتوى الاحداثيات الجغرافية لكل دعامة واتجاهها وبعدها عن الدعامة التي قبلها وسمت نقاط الارشاد المنظورة •

## المادة الحادية عشرة

تعين اللجنة لجنة فرعية يعهد اليها الاشراف على تشييد الدعائم والعواميد في المواقع التي عينتها اللجنة وتؤلف هذه اللجنة الفرعية اما من المثلين الاضافيين او من الاعضاء الفنيين • وعليها ان تقدم الى لجنة التحديد تقريرا عن اعمالها بأسرع مدة ممكنة لدرجة في التحديد •

## المادة الثانية عشرة

تتحمل كل من الحكومتين مناصفة نفقات تشييد دعائم الحدود وغيرها من النفقات الواجبة الصرف مشتركا وتنظم الحسابات النهائية بهذه المصروفات المشتركة بنسختين يوقع عليها الممثلان وتزود كل حكومة نسخة من الحسابات المذكورة •

## المادة الثالثة عشرة

يتعهد الفريقان المتعاقدان بتسهيل سبيل العمل للجنة التحديد ولا سيما فيما يتعلق بالسكن والايدى العاملة والمواد اللازمة للعمل • ولكل ممثل ومعاونيه من الموظفين تمام الحرية في اجتياز حدود الدولتين والتجول فيهما اثناء القيام باعمال اللجنة •

## المادة الرابعة عشرة

(١) يتعهد الفريقان المتعاقدان بالمحافظة على الدعائم المقامة من قبل اللجنة وصيانتها •

(٣) يوافق الفريقان المتعاقدان على انه بعد انتهاء اعمال اللجنة وفي ظرف كل سنتين على الاقل تتعاون سلطاتهما المحلية قرب الحدود معا على التجوال في خط الحدود واجراء المراقبة على كافة الدعائم والعواميد التي اقامتها اللجنة وعلى ما تقتضيه الحاجة من ترميمات واصلاحات وتضع الحكومتان تحت تصرف السلطات المذكورة عددا كافيا من الخرائط المعدة من قبل اللجنة •

## المادة الخامسة عشرة

تنظم محاضر جلسات اللجنة وكراسة نقاط الارشاد المنصوص عليها في المادة العاشرة من هذا الاتفاق وكذلك الخرائط وغير ذلك من الوثائق الاخرى التي تحضرها اللجنة بنسختين يوقع عليهما الممثلان وتزود كل من الحكومتين بنسخة منهما •



## المادة السادسة عشرة

كتب هذا الاتفاق بنسختين باللغة الفرنسية ويكون نافذا حال توقيعه •

كتب في بغداد في اليوم الثامن من شهر كانون الاول سنة ١٩٣٨ •

عن الحكومة الملكية العراقية

عن الحكومة الايرانية الامبراطورية

## الملحق رقم (٥)

## معاهدة صداقة بين المملكة العراقية والامبراطورية ايران الموقع في ١٨ تموز – ١٩٣٧

صاحب الجلالة ملك العراق من جهة ،

وصاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران من الجهة الاخرى ،

بناء على رغبتهما الشديدة في توثيق روابط الصداقة الصميمية التي تسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران بصورة دائمية ونظرا لاقتناعهما بما يؤدي اليه توطيد هذه الروابط الاخوية وبنائها على اسس المقابلة والمساواة التامة من رفاه وخير شعبيهما فقد اتفقا على عقد معاهدة صداقة وعينا لهذا الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما :

صاحب الجلالة ملك العراق ،

صاحب المعالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية ،

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران ،

صاحب المعالي عناية الله سميعي وزير الخارجية ،

اللذان بعد ان تبادلا وثائق تفويضهما فوجداها موافقة للاصول اتفقا على ما يلي :-



### المادة الاولى

يسود فيما بين مملكة العراق وامبراطورية ايران وكذلك فيما بين رعايا الدولتين سلم دائم وصداقة لا تتغير ،

### المادة الثانية

يتمتع الممثلون الدبلوماسيون والقنصليون لكل من الفريقين الساميين المتعاقدين في بلاد الفريق المتعاقد السامي الاخر بشرط المقابلة التامة بالمثل بما يتمتع به الممثلون السياسيون والقنصليون لاكثر الامم حظوة من الحقوق والامتيازات والصيانات والاعفاءات الممنوحة وفق مبادىء وتعامل الحقوق الدولية العامة ،

### المادة الثالثة

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يعقدا بأسرع وقت من تاريخ تبادل ابرام هذه المعاهدات والاتفاقيات الاتية :-

١ – اتفاقية حسن جوار وذات علاقة بأمن منطقة الحدود وتسوية المنازعات التي تحدث في المنطقة المذكورة ،

٢ – معاهدة استرداد المجرمين ،

٣ – معاهدة اقامة وجنسية ،

٤ – معاهدة تجارة

٥ – اتفاقية تعاون قضائي ،

٦ – اتفاقية قنصلية ،

٧ – اتفاقية برق وبريد ،

## المادة الرابعة

تبرم هذه المعاهدة ويجرى تبادل وثائق الابرام في بغداد وتصبح نافذة من تاريخ تبادل وثائق الابرام .

واستنادا على ماذكر فقد وقع المندوبان المفوضان على هذه المعاهدة .

كتب في طهران في اليوم الثامن عشر من شهر تموز سنة الف وتسعمائة وسبع وثلاثين بنسختين باللغات العربية والفارسية والافرنسية وعند وجود الاختلاف يكون النص الافرنسي هو النص المعول عليه .

ناجي الاصيل

سميعي



## ملحق رقم ( ٦ )

## معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران الموقع في ٢٤ تموز – ١٩٣٧

### المقدمة

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة الامبراطورية شاهنشاه ايران

بما انهما متشبعان بروح الصداقة التي تربط بلاديهما وراغبان في حل ما يمكن ان يقع بينهما من الخلافات بطرق سلمية وذلك ضمن احكام ميثاق عصبة الامم .

قررا عقد معاهدة لهذا الغرض وعينا مفوضين عنهما :

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الاصيل وزير الخارجية

صاحب الجلالة شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي وزير الخارجية

اللذين بعد ان تبادلا اوراق اعتمادهما فوجداها صحيحة اتفقا على ما يأتي :

## المادة الاولى

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بان يتبعا طريقة سلمية على الاسلوب المبين في هذه المعاهدة في كل خلاف يمكن ان ينشأ بينهما مما لا يمكن حله بالمفاوضات الدبلوماسية الاعتيادية .

## المادة الثانية

١ ـ باستثناء ما ورد في الفقرة الثالثة من هذه المادة فان كل الاختلافات التي تحدث بين الفريقين حول حق من الحقوق يجب ان تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة للبت فيها ما لم يرجح الفريقان مراجعة محكمة تحكيم كما سيأتي .

٢ ـ ومن المعلوم ان الاختلافات المنوه عنها آنفا تتضمن خصيصا الاختلافات المذكورة في المادة ٣٦ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

ـ ان الفقرة الاولى من هذه المادة لا تنطبق على الاختلافات الاتية :ـ

(أ) الاختلافات التي حدثت قبل ان تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ او هي تتعلق باوضاع او اعمال تسبق تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .

(ب) الاختلافات المتعلقة بأمور هي من اختصاص احد الفريقين المتعاقدين الساميين فقط حسب الحقوق الدولية .



(ج) الاختلافات المتعلقة بحدود احد الفريقين المتعاقدين الساميين واراضيهما .

## المادة الثالثة

اذا اتفق الفريقان على عرض احد الاختلافات الوارد ذكرها في الفقرة الاولى من المادة السابقة على محكمة تحكيم فأنهما يضعان اتفاقا خاصا يصرحان فيه بموضوع الاختلافات والمحكمين المنتخبين والاصول الواجب اتباعها فاذا لم ترد صراحة كافية في هذا الاتفاق الخاص فأن احكام اتفاقية لاهاى المؤرخة في ١٨ تشرين الاول ١٩٠٧ المتعلقة بحل الاختلافات الدولية حلا سليما تطبق بقدر ما هو ضروري . وان لم يذكر شيء في هذا الاتفاق الخاص عن الطرق الواجب اتباعها من قبل المحكمين والمتعلقة باساس الاختلاف فأن المحكمة تطبق الطرق المنصوص عليها في المادة ٣٨ من نظام محكمة العدل الدولي الدائمة .

## المادة الرابعة

اذا لم يتمكن الفريقان من الوصول الى تفاهم حول الاتفاق الخاص المذكور في المادة السابقة أو لم يتمكنا من تعيين المحكمين فأن لكل منهما عرض الخلاف مباشرة على محكمة العدل الدولي الدائمة بعد سبق اعطاء انذار لمدة ثلاثة اشهر .

## المادة الخامسة

(١) للفريقين في حالة الاختلاف المذكور في الفقرة الاولى من المادة الثانية ان يرجعا الى طريقة المصالحة التي جاءت بها هذه

المعاهدة قبل مراجعة محكمة العدل الدولي الدائمة او اية طريقة تحكيمية •

(٢) اذا رجع الفريقان الى طريقة المصالحة واسفر ذلك عن عدم النجاح فلا يحق لهما عرض الخلاف على محكمة العدل الدولي الدائمة او طلب تأليف محكمة التحكيم المذكورة في المادة الثالثة قبل مضي شهر واحد على اجراءات لجنة المصالحة •

### المادة السادسة

كل اختلاف لا يمكن حله بقرار قضائي او تحكيمي بالنظر الى نصوص هذه المعاهدة تتبع في حله طريقة المصالحة •

### المادة السابعة

ان الاختلافات المذكورة في المادة السابقة تعرض لجنة مصالحة يؤلفها الفريقان بالطريقة المذكورة فيما يلي •

### المادة الثامنة

اذا نشأ خلاف فانه تؤلف لجنة مصالحة لفحصه خلال مدة ثلاثة اشهر اعتبارا من التاريخ الذي يطلب فيه احد الفريقين الى ذلك الفريق الاخر •

فاذا لم يقرر الفريقان ذوو العلاقة لخلاف ذلك فتؤلف لجنة المصالحة كما يأتي : ـــ

(١) تؤلف اللجنة من خمسة اعضاء يعين كل من الفريقين قوميسيرا ينتخبه من بين رعاياه وان القوميسيرين الثلاثة الاخرين



يعينون باتفاق مشترك من بين رعايا دول اخرى • اما رئيس اللجنة فينتخبه القوميسيرون •

(٢) اذا حدث شاغر بسبب الوفاة او الاستقالة او اي سبب آخر فيملأ ذلك الشاغر باسرع ما يستطاع ووفقا لطريقة التعيين المبينة آنفا •

### المادة التاسعة

اذا لم يتم تعيين القوميسيرين الذين هم من غير رعايا الفريقين خلال المدة المبينة في المادة الثامنة فأن رئيس مجلس عصبة الامم يقوم باجراء التعينات المطلوبة بناء على طلب احد الفريقين •

### المادة العاشرة

(١) تجتمع لجنة المصالحة بناء على طلب يقدمه الى رئيسها الفريقان بناء على اتفاقهما على ذلك وعند عدم اتفاقهما فبطلب يقدمه احدهما •

(٢) تتضمن العريضة موضوع الاختلاف باختصار وكذلك الطلب الى اللجنة التوصل بكل وسيلة صالحة حلا وديا •

(٣) اذا قدم الطلب من قبل احد الفريقين فقط فأن صاحب الطلب يبلغه الى الطرف الثاني بلا تأخير •

### المادة الحادية عشرة

(١) تجتمع لجنة المصالحة في المحل الذي يعينه رئيسها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك •

(٢) للجنة ان تطلب مساعدة سكرتير عصبة الامم العام في انجاز مهمتها •

### المادة الثانية عشرة

لاتنشر اعمال لجنة المصالحة الا بقرار من اللجنة وباتفاق الفريقين •

### المادة الثالثة عشرة

(١) للجنة المصالحة نفسها ان تضع الاصول التي تسير عليها الا اذا حصل الاتفاق خلاف ذلك وعلى كل حال فأن الاصول المذكورة يجب ان تمكن كلا من الفريقين بيان مالديه •

(٢) يمثل الفريقين لدى لجنة المصالحة وكلاء مخولون صلاحية التوسط بين الفريقين واللجنة المذكورة وللفريقين اضافة الى ذلك ان يستعينا بمشاورين وخبراء يعيناهما للغرض المذكور، ولهما ان يطلبا سماع شهادة كل شخص يريان نفعا فيها •

(٣) للجنة المصالحة ان تطلب من جانبها الايضاحات الشفهية اللازمة من الوكلاء والمشاورين والخبراء العائدين للفريق ومن كل الاشخاص الذين ترى فائدة في حضورهم وذلك بموافقة حكومتهم •

### المادة الرابعة عشرة

تصدر مقررات لجنة المصالحة بأكثرية الاراء الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك • ولايسوغ للجنة ان تصدر قرارها عن اساس الاختلاف الا بحضور جميع اعضائها •



### المادة الخامسة عشرة

يتعهد الفريقان بتسهيل اعمال لجنة المصالحة وخاصة بتقديمهما لها باكبر مقياس ممكن كل الوثائق والمعلومات النافعة باتخاذ الوسائل التي لديهما لتمكين اللجنة في بلاديهما ووفقا لقوانينهما من جلب الشهود والخبراء واستماع شهادتهم وتنقلهم فيها •

### المادة السادسة عشرة

يستوفي كل عضو من رعايا دولة ثالثة خلال اشتغاله اجرة يعين مقدارها بأتفاق الفريقين ويدفع كل منهما نصفها •

وتدفع بالطريقة الآنفة الذكر المصاريف العامة التي سببتها اعمال اللجنة •

### المادة السابعة عشرة

(١) ان مهمة لجنة المصالحة ان توضح الامور المنازع فيها وان تجمع لهذا الغرض جميع المعلومات النافعة سواء اكان ذلك بطريقة التحقيق او بغيرها وان تبذل جهدها في التوفيق بين الطرفين ولها بعد تدقيق القضية ان تعرض على الفريقين صورة التسوية التي تراها مناسبة وان تعين لهما مدة الابداء رأيهما فيها •

(٢) عندما تنتهي اللجنة من اعمالها تنظم محضرا تدون فيه ان الطرفين قد تصالحا وتبين شروط المصالحة عند وجودها او ان الفريقين لم يتمكنا من قبول المصالحة وذلك حسبما تكون الحالة •

(٣) يجب ان تنتهي اعمال اللجنة خلال ستة اشهر منذ اليوم الذي اودعت قضية الخلاف اليها الا اذا اتفق الفريقان على خلاف ذلك ٠

### المادة الثامنة عشرة

اذا لم يتم التفاهم بين الفريقين على طريقة لحل الاختلاف حلا سليما خلال الشهر الذي يعقب انتهاء اعمال لجنة المصالحة فان الاختلاف يعالج وفق المادة ١٥ من ميثاق عصبة الامم ٠

ان هذا النص لايطبق على القضية المنصوص عليها في الماة ٥ من هذه المعاهدة ٠

### المادة التاسعة عشرة

يتعهد الفريقان بأن يمتنعا عن كل تدبير مخل بتنفيذ القرار القضائي او التحكيمي او يخل بالترتيبات المقترحة من قبل لجنة المصالحة او من قبل مجلس عصبة الامم ويتعهدان بصورة عامة بأن لايقوما باي عمل من اي شكل كان من شأنه ان يشدد او يوسع الخلاف ٠

### المادة العشرون

(١) تطبيق المعاهدة الحاضرة بين الفريقين المتعاقدين الساميين ولو كان الاختلاف يخص دولة ثالثة سواء اكانت تلك الدولة مشتركة في المعاهدة او لم تكن ٠



(٢) للفريقين بالاتفاق ان يقوما خلال مرافعة المصالحة او التحكيم بدعوة هذه الدولة الثالثة الى الاشتراك ٠

### المادة الحادية والعشرون

ان الاختلافات المتعلقة بتفسير او تطبيق هذه المعاهدة بما فيها ما يتعلق بماهية النزاع او بمدلولات التحفظات تعرض على محكمة العدل الدولي الدائمة ٠

### المادة الثانية والعشرون

ليس في هذه المعاهدة ما يمكن تفسيره بأنه يخل بحقوق الفريقين الساميين المتعاقدين في طلب مساعدة مجلس عصبة الامم وذلك ضمن احكام ميثاق العصبة وهذه المعاهدة ٠

### المادة الثالثة والعشرون

(١) تبرم هذه المعاهدة ويجري تبادل وثائق ابرامها في بغداد بأسرع مايستطاع ٠

(٢) تدخل حيز التنفيذ حالا بعد تبادل وثائق الابرام ٠

(٣) تسجل لدى عصبة الامم من قبل السكرتير العام الذي يرجى اليه ان يبلغها الى الدول اعضاء العصبة وغيرها ٠

### المادة الرابعة والعشرون

(١) تبقى هذه المعاهدة نافذة لمدة ٥ سنوات اعتبارا من دخولها حيز التنفيذ ٠

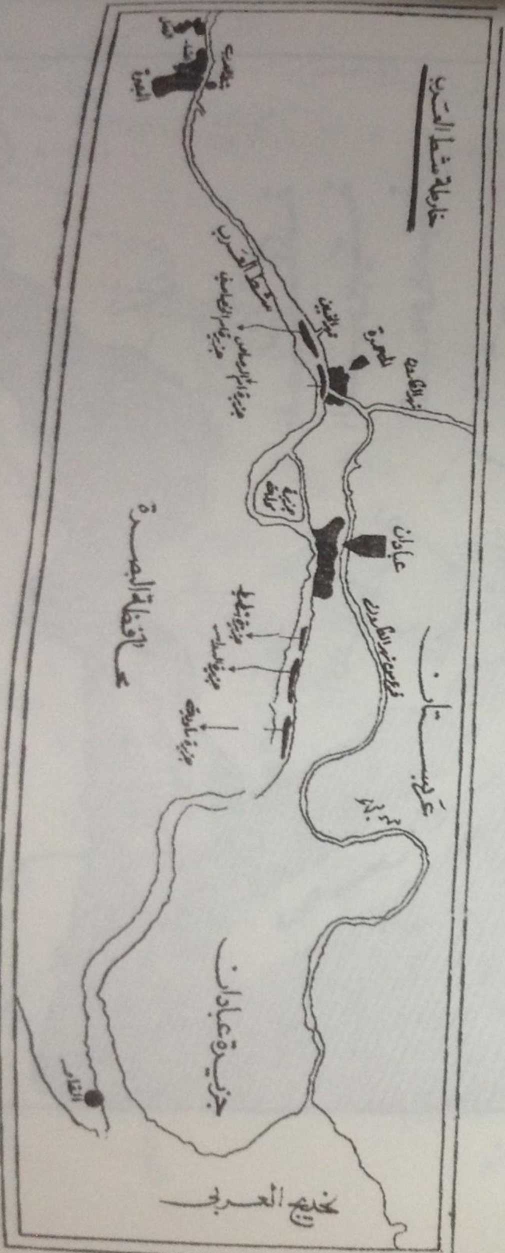


(٢) فاذا لم يتخل عنها قبل نفاذ الاجل المذكورة بستة اشهر فانها تعتبر مرعية مدة ٥ سنوات اخرى وهلم جرا .

(٣) بالرغم من تخلي احد الفريقين المتعاقدين عن هذه المعاهدة فان الاصول المطبقة وقت انتهاء اجلها يستمر عليها الى حين الانتهاء منها طبيعيا .

كتب في طهران بنسختين باللغة الفرنسية في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز من السنة التسعمائة والسبعة والثلاثين بعد الالف ميلادية .

ناجي الاصيل

سميعي

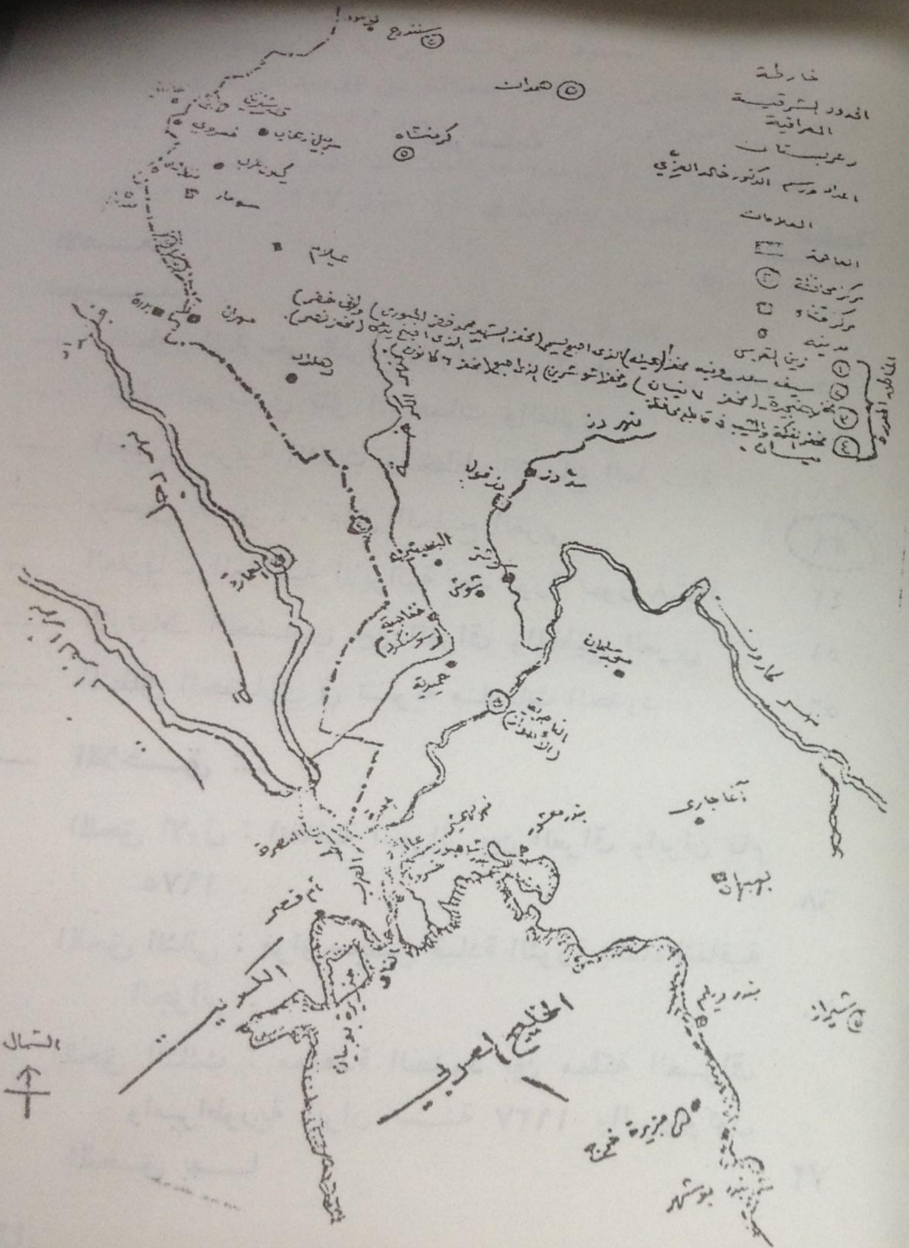
خارطة
الحدود الشرقية
العراقية
عربستان
الكويت
الخليج العربي
الشمال

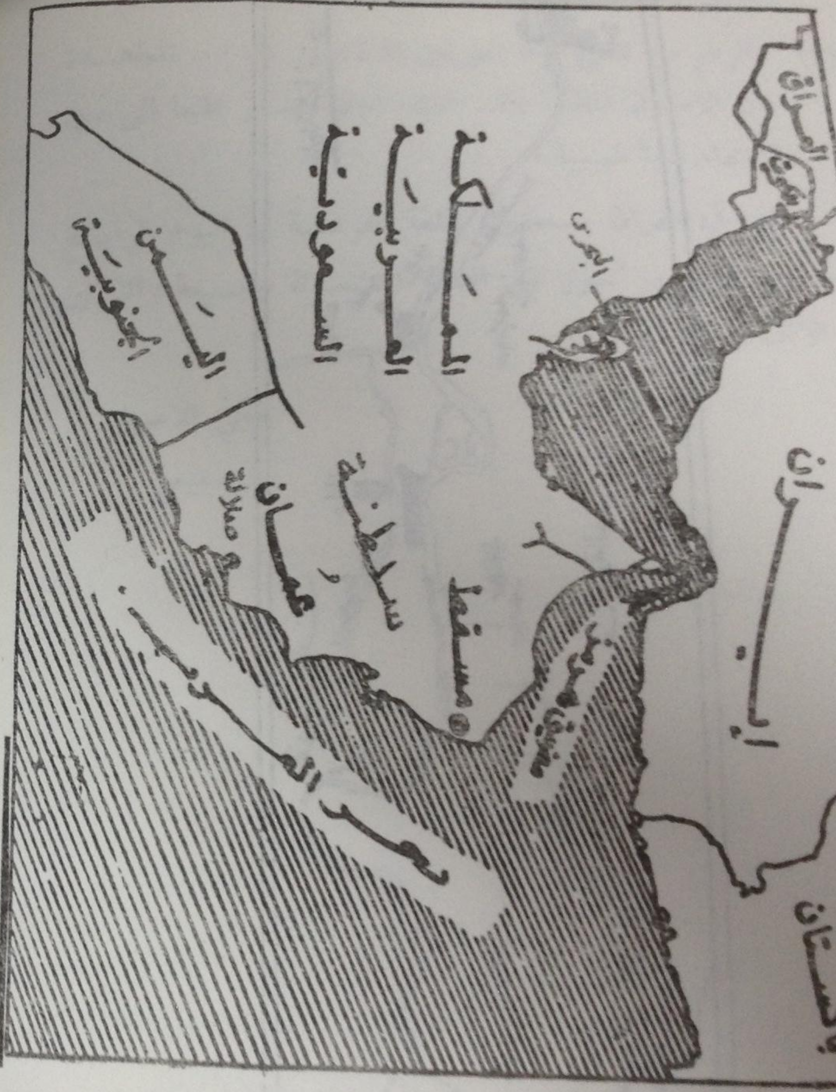
المملكة العربية السعودية
اليمن الجنوبية
سلطنة عمان
مسقط
بحر العرب
إيران
باكستان
العراق

# الفهرست

صفحة


الاهـــداء

تمهيـــــد

— التطور التاريخي للنزاع العراقي ـ الايراني حول الحدود ٥

— شط العرب في ظل المعاهدات والقانون ١٥

— الجزر العربية الثلاث ومخطط الاطماع الفارسية ٢٨

— مضيق هرمز .. عنق الخليج العربي ٣٩

— العلاقات العراقية الايرانية بعد ثورة تموز ١٩٦٨ ٤٢

— الارتباط الحضاري بين العراق والخليج العربي ٥١

— المنطلق الحضاري في تسوية منازعات الحدود ٥٦

— الملاحـــق :ـ

الملحق الاول : اتفاقية الجزائر بين العراق وايران عام ١٩٧٥ . ٦٨

الملحق الثاني : قرار مجلس قيادة الثورة بالغاء اتفاقية الجزائر . ٧٠

الملحق الثالث : معاهدة الحدود بين مملكة العـراق وامبراطورية ايران سـنة ١٩٣٧ والبروتوكول الملحـق بهـا ٧٢





الملحق الرابع : الاتفاق الخاص بتنظيم اعمال لجنـة تحديد الحدود العراقية الايرانية عام ١٩٣٧ ٧٧

الملحق الخامس : معاهدة صداقة بين المملكة العراقية وامبراطورية ايران في ١٨ تموز ١٩٣٧ ٨٤

الملحق السادس : معاهدة حل الخلافات بالطرق السلمية بين العراق وايران في ٢٤ تموز ١٩٣٧ . ٨٦

الخـرائط :ـ

١ ـ خارطـة شط العرب .

٢ ـ خارطة الخليج العربي .

٣ ـ خارطة الحدود الشرقية العراقية وعربستان

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ـ بغداد
( ١٦٢٤ ) لسنة ١٩٨١

٥١٦٣٨٣

دار الحرية للطباعة بغداد

١٤٠٢هـ ١٩٨١م